الأمم المتحدة

A/C.1/72/PV.8

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٨**

الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم . . . . . (العراق)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بنود جدول الأعمال ٥٢ (ب) و ٩٠ إلى ١٠٦ (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (***تكلم بالإنكليزية***): أود أن أذكر جميع أعضاء الوفود قبل الإدلاء ببياناتهم بأن يتفضلوا بقصر بياناتهم على ثماني دقائق عندما يتكلمون بصفتهم الوطنية.

قبل أن نمضي إلى أبعد من ذلك، أود أن أبلغ الوفود بأني تلقيت طلبات من وفدي بيلاروس وسلوفينيا بشأن الإدلاء ببيانات اليوم في إطار الجزء المتعلق بالمناقشة العامة لجميع بنود جدول الأعمال بشأن نزع السلاح والأمن الدولي المحالة إلى اللجنة الأولى. ولعل الأعضاء يذكرون أن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة ستُغلق يوم الثلاثاء، الموافق ٣ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٨/٠٠. ونظرا للمرونة التي تظهرها اللجنة تقليديا في تحديد مواعيد جلساتها لاستيعاب قائمة المتكلمين هل لي، بعد الإذن منكم، أن اعتبر أن اللجنة على استعداد للسماح لوفد بيلاروس، بالإدلاء ببيان بالنيابة عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والسماح لوفد وسلوفينيا، بالإدلاء ببيان في إطار المناقشة العامة؟

تقرر ذلك.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (***تكلم بالإنكليزية***): أود أن استهل كلمتي بتهنئتكم تهنئة حارة، يا سيادة الرئيس، على انتخابكم لقيادة هذه اللجنة المهمة. أنني على ثقة من أن قيادتكم القديرة سوف تساعد اللجنة في تكليل أعمالها بالنجاح. أود أيضا أن أهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم، وأن أؤكد لهم، دعم وتعاون وفدي معهم بالكامل. وأود أن أشكر الرئيس المنتهية ولايته، السفير بوقدوم، ممثل الجزائر، على قيادته الناجحة لعمل اللجنة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1731783 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا سابقا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

منذ الدورة الأخيرة للجنة، شهدنا تطورات في مسألة نزع السلاح واعدة ومتشائمة على حد سواء. وكان أول بشير خير اعتماد لجنة نزع السلاح توصيات بشأن عملية تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية والتي تحققت بفضل الموقف المرن الذي اتخذته حركة عدم الانحياز حول القضية، وينبغي أن يُستَكمل ذلك باعتماد توصيات لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، مما سيتطلب بلا شك من الدول الحائزة للأسلحة النووية التحلي بالمرونة والإرادة السياسية الرئيسية.

أما التطور الذي تلاه والأهم من ذلك فقد تمثل في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. كان رد الفعل جماعيا وقويا على انتهاكات الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بنزع السلاح النووي. وإيران بوصفها مشاركا نشطا في المفاوضات، فقد صوتت لصالح المعاهدة، وسوف تواصل دعم هدفها العام. إذ أنها تمثل خطوة إلى الأمام صوب نزع السلاح النووي وينبغي أن تُستكمل بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، كما تطالب الجمعية العامة بذلك منذ سنوات. وينبغي أن تشمل أيضا خاتمة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية من بين التطورات الواعدة.

ومع ذلك، في العام الماضي شهدنا مع الأسف اتجاهات مثيرة للقلق أيضا في سباق جديد للتسلح النووي، فضلا عن سباق جديد لتحديث الأسلحة النووية. هذه نكسات حقيقية لجهودنا الرامية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وسوف تؤثر سلبا على السلم والأمن الدوليين بشكل عام، فضلا عن النظام القانوني القائم بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ويجب أن يتوقف ذلك. في هذا السياق، أود أيضا أن أشير إلى استمرار الجمود في الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك نتيجة لسياسات النظام الإسرائيلي المتعنت. والسبيل الوحيد المفضي إلى البدء بالعملية يتمثل في انضمام إسرائيل الفوري وغير المشروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها طرفا غير حائز للأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية إلى النطاق الكامل لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحيث أن الأسلحة النووية الإسرائيلية لا تزال تهدد السلام والأمن في المنطقة وخارجها، من الملح أن نرى إنشاء مثل هذه المنطقة، كما اقترحتها إيران في عام ١٩٧٤ وأيدتها وعززها اتخاذ القرارات السنوية للجمعية العامة بتوافق الآراء على مدى السنوات الأربعين الماضية.

مما يؤسف له، أنه بينما تظهر تقارير الأمم المتحدة أن الأسلحة التقليدية هي الوسيلة الطاغية في أعمال القتل والتدمير في جميع أنحاء العالم، تمضي بلا هوادة البلدان الرئيسية المنتجة لتلك الأسلحة في تصنيعها المفرط لها وتصديرها إلى البلدان الواقعة في مناطق الصراع. وثمة مثال ساطع على هذه التطورات المثيرة للجزع، ألا وهو المستوى المفرط في استيراد الأسلحة التقليدية، وتسخير بعض البلدان الغنية بالنفط في الخليج الفارسي لمعظم استخدام تلك الأسلحة لنشر الموت والدمار في اليمن.

لقد شهدنا هذا العام أيضا استمرار تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة التي أبرمتها مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران لوضع حد لأزمة مصطنعة. وكما ذكر العديد من أعضاء اللجنة عن حق، فإن برامها يبرهن على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الدبلوماسية في العلاقات الدولية. ولذلك أود أن أتوجه بالشكل الجزيل لجميع الأعضاء الذين أقروا بأهمية خطة العمل الشاملة المشتركة ودعوا إلى تنفيذها بشكل كامل ومستمر من جانب جميع المشاركين. أما إيران فقد قامت من جانبها، بالتنفيذ الكامل لجميع الالتزامات النووية ذات الصلة في إطار

خطة العمل الشاملة المشتركة، كما تم التحقق منها وأكدت ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ثمانية تقارير متتالية.

وستواصل إيران تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة ما دامت تجني جميع المكاسب المرجوة، الأمر الذي يتطلب أيضا بالضرورة وبصورة جوهرية من جميع المشاركين الآخرين في خطة العمل تنفيذها على نحو كامل ومستمر.

ومن قبيل التوضيح، إن أي استمرار أحد المشاركين في الإخلال بصورة كبيرة في تنفيذ الالتزامات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، سيقابل حتما برد فعل يتناسب مع ذلك من جانب إيران. يجب أن تتناسب توقعات تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وتتعدل حسب محدودية نطاقها. وكما أقر المجتمع الدولي، فإن إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة كان إنجازا مفيدا للجميع، وإذا أريد لها أن تظل كذلك، من الأساسي لجميع المشاركين فيها العمل على تنفيذها على نحو كامل ومستمر. فالدبلوماسية وهذا المبدأ الأساسي في القانون الدولي ”العقد شريعة المتعاقدين“، أي الوفاء بالاتفاقات، من شأنهما أن يكونا الخاسرين الرئيسيين في الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة أو استمرار الإخفاق الكبير في تنفيذها من جانب أحد المشاركين فيها. لذلك، على هذا الطرف أن يتحمل المسؤولية وأن يكون على علم بجميع الآثار المترتبة على أعماله.

في الختام، أود أن أشدد على أننا نتحمل المسؤولية الجماعية الخاصة في التصدي للاتجاهات المقلقة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ووفدي من جانبه، مستعد للتعاون مع مكتب اللجنة وأعضائها في الاضطلاع بهذه المسؤولية، وإيجاد عالم أكثر أمنا للأجيال الحاضرة والمقبلة.

السيد نغولو (جمهورية الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية، وبالنيابة عن وفد الكونغو، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة. وأود أيضا أن أشيد بالعمل الرائع الذي أُنجزه سلفكم في الدورة الحادية والسبعين.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/72/PV.2). وفي الوقت نفسه، أود أن أبدي بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

بينما يتعين علينا تقدير التقدم المحرز في مجال نزع السلاح، فإنّ التحدي الرئيسي لا يزال حتى الآن يتمثل في مكافحة انتشار الأسلحة النووية. وتقوم لجنتنا بمناقشة هذه المسألة في أعقاب التطورات الأخيرة التي لاحظناها جميعا على الساحة الدولية. إن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية الآن أكثر من أي وقت مضى هو حقيقة مقلقة تدعو إلى الرد المناسب. ونرى الآن أكثر من أي وقت مضى، ضرورة وإلحاحية اتخاذ التدابير الفعالة، لا سيما بالنظر إلى خطر إمكانية وقوع هذه الأسلحة في أيدي جهات فاعلة من غير الدول. ولهذا السبب يعلق وفدي أهمية كبيرة على قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

عند التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٠ أيلول/سبتمبر، كرس بلدي التزامه بالمساهمة في تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وبوجه عام، ينبغي للسياق الحالي أن يرشدنا إلى التوصل إلى نتيجة إيجابية للمؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠٢٠. وأغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع البلدان المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة حظر التجارب النووية والتي لم توقع وتصدق عليها بعد أن تفعل ذلك من أجل كفالة التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة.

يرحب وفدي بلدي بالجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح باب العضوية المعني بنزع السلاح النووي، من أجل المساعدة على إخراج مؤتمر نزع السلاح من المأزق الذي يعاني منه لعدد من السنوات. وعلاوة على ذلك، يقرُّ وفدي بحق جميع الدول الأعضاء غير القابل للتصرف في الحصول على الطاقة النووية واستخدامها للأغراض المدنية، ويؤكد من جديد

التزامه بالهدف المتمثل في نزع السلاح العام والكامل والتزامه بسياسة تفكيك الترسانات النووية.

تواجه البشرية أيضا خطرا آخر، أي الأسلحة الكيميائية والجرثومية، التي تسبب المعاناة والدمار في صفوف السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، لا تدخر جمهورية الكونغو جهدا في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، اللتين نحن طرفا فيهما منذ عدة سنوات. لقد أنشأنا جهة التنسيق الوطنية التي اضطلعت بعدد من أنشطة التوعية بشأن أخطار الأسلحة الكيميائية والتدابير التي ينبغي اتخاذها لمكافحتها على نحو فعال.

أما فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فشهد عام ٢٠١٦ عقد الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونود أن نذكر بأن الاجتماع عُقِد في الوقت الذي كان يبذل فيه المجتمع الدولي جهودا لمكافحة زعزعة الانتشار والرقابة على عمليات نقل هذه الفئة من الأسلحة. وبناء على ذلك، يتطلع وفدي بتفاؤل إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، المقرر عقده في عام ٢٠١٨.

وفي سياق تيسير تنفيذ هذه الأداة القيمة والعديد غيرها، أنشأت الكونغو لجنة وطنية لمتابعة أنشطة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وتعمل هذه اللجنة بوصفها اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقد أُنشئت بموجب المرسوم رقم ٢٠٠٠-٣٠٠٧ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وستقوم الكونغو أيضا بتنفيذ التدابير التي اعتمدتها اللجنة تنفيذا كاملا في تعزيز برامج نزع السلاح وتحديد الأسلحة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

لست بحاجة إلى التذكير بأن الكونغو طرف في اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن استخدامها في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها، وهي معروفة باتفاقية كينشاسا. إن بلدي يشارك أيضا في تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وفي اتفاقية الذخائر العنقودية وفي عدد من البروتوكولات الإضافية لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لعام ١٩٨٠. ونحن أيضا دولة موقعة على معاهدة تجارة الأسلحة، الجاري التصديق عليها.

وكما بوسع الدول الأعضاء أن تلمس، فإن بلدي مصمم على المساعدة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق نزع السلاح والأمن الدولي. ومع وجود هذه التحديات الراهنة، لاتزال تعددية الأطراف، من خلال المنبر الذي توفره الأمم المتحدة، الإطار المناسب للتعاون والحوار. هذه هي قناعتنا.

السيد غورو – اوسموند (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلم بالفرنسية*): أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الكلام، لأتقدم لكم، سيدي، بتهانينا المخلصة والحارة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونتمنى لكم ولجميع أعضاء المكتب كل النجاح في أداء مهامكم.

يؤيد وفد جمهورية أفريقيا الوسطى البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/72/PV.2).

يرى بلدي أن مسألة نزع السلاح والأمن الدولي، التي نناقشها في هذه اللجنة، تتسم بأهمية حيوية لأن الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة تنعقد في وقت يواجه فيه كوكبنا عددا من التحديات الأمنية، من بينها خطر استخدام الأسلحة النووية واستخدام الأسلحة الكيميائية، فضلا عن انتشار الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولم تنج جمهورية أفريقيا الوسطى من هذه الآفة، وهي تدين بشدة أي جهد يؤدي إلى وقف التقدم صوب تحقيق السلام العالمي وترى أن خطر استخدام هذه الأسلحة ضد السكان المسالمين ينبغي أن يؤخذ مأخذ الجد.

إن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا حقيقيا لكوكبنا. ولذلك، ينبغي تشجيع التصميم الذي أبدته بوضوح غالبية الدول الأعضاء من أجل تخليص العالم من الأسلحة النووية. ومن أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، كانت جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٠ أيلول/سبتمبر ثاني بلد يوقع على معاهده حظر الأسلحة النووية، التي أصبح باب التصديق عليها الآن مفتوحا. وفي هذا الصدد، تحث جمهورية أفريقيا الوسطى جميع الدول الحائزة على الموافقة على مبدأ عدم استخدام هذه الأسلحة التدميرية. ولهذا السبب، ندعو المجتمع الدولي بأسره إلى مضاعفة جهوده وتجميع قواه من أجل وضع حد لهذه الآفة.

وفيما يتعلق بموضوع تعزيز برامج نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فإن بلدي يقع بالقرب من مسرح عمليات الجماعة الإرهابية بوكو حرام، التي رسخت أقدامها في حوض بحيرة تشاد وشنت هجمات قاتلة. ونحن محاطون ببؤر توتر أخرى – مثل منطقة بول في جمهورية الكونغو وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان – لها آثار ضارة على بلدي فيما يكافح للخروج من أزمة طال أمدها. ويسهل هذا الوضع الاتجار بالأسلحة الصغيرة وجميع أنواع الذخائر في أراضي أفريقيا الوسطى.

بالتالي، وفيما يتعلق بنزع السلاح، فإن مواءمة الجهود والموارد هي الحل الأكثر فعالية لمواجهة انتشار الأسلحة. وترحب جمهورية أفريقيا الوسطى ببدء نفاذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها، المعروفة أيضا باسم اتفاقية كينشاسا، في ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ بعد أن أودعت جمهورية أنغولا صكوك تصديقها عليها لدى الأمين العام في ٦ شباط/فبراير. وتدعو جمهورية أفريقيا الوسطى، التي كانت من أوائل البلدان التي صدقت على الاتفاقية، البلدان الأخرى في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية إلى أن تحذو حذوها.

ويعتقد وفد بلدي أن بدء نفاذ هذه الاتفاقية يمثل إنجازا هاما بمعنى أنه ينشئ التزامات على الأطراف المعنية، والتي يجب عليها الآن إنشاء هيئات تنسيق وتنفيذ دولية للاتفاقية. كما تتطلب اتفاقية كينشاسا من الأمين العام، بصفته الجهة الوديعة للمعاهدة، عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف بعد مرور سنة على بدء نفاذها. ومن المقرر عقد هذا المؤتمر في آذار/مارس ٢٠١٨. ويجب على الأمين العام أن يعقد مؤتمرا للدول الأطراف كل سنتين، بعد عقد أول اجتماع من هذا القبيل. وينبغي عقد المؤتمر الثاني في آذار/مارس ٢٠٢٠. كما يجب عليه أن يدعو إلى عقد مؤتمر للاستعراض بعد مرور خمس سنوات على بدء نفاذ الاتفاقية. ومن المقرر عقد المؤتمر الاستعراضي الأول في آذار/مارس ٢٠٢٢.

فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، فإن بلدي، الذي صدق عليها بالفعل، يشجع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على التوقيع أو التصديق على المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب جمهورية أفريقيا الوسطى بأنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في مجال أنشطة نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ذات الصلة بوسط أفريقيا، وتشجعه على دعم تنفيذ اتفاقية كينشاسا، التي دخلت بالفعل حيز النفاذ. ويمكن للجنة الأولى أن تعول على دعم وفد بلدي.

السيد يعقوب (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بأحر التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وكذلك إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم استعداد وفد بلدي لدعم عملكم.

وتؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل تايلند، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/72/PV.2).

تشير التقديرات إلى أن مجموع عدد الرؤوس الحربية النووية على الصعيد العالمي كان لا يزال ١٥ ٠٠٠ في عام ٢٠١٧. ولم ينخفض هذا الرقم في العام المنقضي إذ لا نزال نشهد، مع الأسف، مدى إهمال الدول لالتزاماتها وللصفقات التي تم التوصل إليها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من استمرارها في التأكيد على الأهمية الكبيرة التي توليها لجميع ركائز المعاهدة.

وما زالت ماليزيا تعتقد اعتقادا راسخا بأنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فليس هناك ما يضمن عدم استخدامها أبدا – وهو أمر ستكون نتائجه كارثية. ومن جانبنا، نؤكد من جديد أهمية معاهدة عدم الانتشار وركائزها الثلاث. ويجب ألا يُدخر أي جهد في العمل بصورة بناءة من أجل التوصل إلى نتيجة في دورة الاستعراض الحالية. فلنستفد من الزخم الذي أوجده نجاح اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، ولنشارك في هذه الدورة الاستعراضية بنفس الروح.

لقد انضمت ماليزيا إلى الدول الأعضاء الأخرى في التوقيع علي معاهده حظر الأسلحة النووية لأننا مقتنعون بأن التأثير السياسي والقانوني للمعاهدة سيقود المجتمع الدولي بصورة جماعية صوب إزالة الأسلحة النووية والحفاظ على عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وهذا الصك سليم قانوناً وقابل للتنفيذ، وهو يبعث برسالة سياسية قوية مفادها أن الأسلحة النووية غير مقبولة على الإطلاق. ولذلك، فإننا ندعو بقوة الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك، وأن تعمل معا من أجل دخولها حيز النفاذ.

ويسعدنا أن ننوه بعمل المجتمع المدني وذلك لدعمه الثابت الذي لا يلين والتزامه وعزمه في لفت الانتباه إلى العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تهانينا الحارة إلى الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على منحها جائزة نوبل للسلام في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وترحب ماليزيا بالإنجازات الإيجابية التي حققها الفريق العامل المفتوح باب العضوية بتوافق الآراء للنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ونرحب بالتوصيات المقدمة، التي تشمل تقديم الدعم لعقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٨، من بين أمور أخرى. وعلى نفس المنوال، نود أن ننوه أيضا بالتقدم الذي أحرزته هيئة نزع السلاح في اعتمادها بتوافق الآراء للتوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وتُبَشّر هذه التطورات بالخير بالنسبة لموضوع نزع السلاح.

ولا تزال ماليزيا ممتثلة لالتزاماتها الدولية في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي من خلال مختلف النهج الوطنية والإقليمية والدولية. ونواصل تعزيز وتحسين قدرات الإنفاذ التشريعية والجماعية في مواجهة التهديدات الأمنية الدولية، ومن بينها انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه التحديد وصولها إلى جهات من غير الدول.

وقد ظلت ماليزيا على الدوام ثابتة على مبادئها بشأن مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتدين ماليزيا، في ذلك السياق، التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تقوض النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار بشكل خطير. ونشارك الدول الأعضاء الأخرى في الإقرار بالحاجة الماسة إلى أن تستأنف الأطراف المعنية الحوار والمفاوضات السلمية لإيجاد حل دائم للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

وفيما يتعلق بالحظر الشامل للتجارب النووية، من المؤسف للغاية أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ، على الرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمان على فتح باب التوقيع عليها. إننا نرى أن دخول الصك حيز النفاذ أمر بالغ الأهمية في ضوء تكرار التجارب النووية، وندعو الدول الأعضاء، ولا سيما دول المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، إلى أن تفعل ذلك من دون إبطاء.

إن ماليزيا تؤمن بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تعزز السلام والأمن الدوليين إذ أنها تشجع على زيادة الشفافية والحوار فيما بين الدول على الصعيد الإقليمي وتعمل بشكل غير مباشر على التقليل من مخاطر التوتر والنزاع. ونحن نعتقد أن من الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية لجميع الدول في المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ويلتزم وفد بلدي التزاما راسخا بالتنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. فنحن نؤمن بقيمة التعاون لحل جميع المسائل المعلقة، وفقا لأهداف ومبادئ المعاهدة، ونتطلع إلى مواصلة الدعم بالإجماع لمشروع القرار المشترك لفترة السنتين بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا الذي ستقدمه رابطة أمم جنوب شرق آسيا هذا العام.

وستواصل ماليزيا جهودها هذا العام للتصدي للطبيعة المدمرة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها. وستقدم ماليزيا، في ذلك السياق – كما حدث في سنوات سابقة – مشروع قرار بشأن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. وسنعرض مشروع القرار خلال المناقشة المواضيعية المقبلة، وأود أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار وإلى النظر في الانضمام إلى العدد المتزايد من الدول المقدمة لمشروع القرار.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ما زالت ماليزيا تدعم الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة. كما نعتقد أن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه مهم لمراجعة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وسنعمل بصورة بناءة مع الدول الأعضاء في المؤتمر الاستعراضي الثالث المقبل في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في ذلك الصدد.

كما تدعم ماليزيا انضمام جميع دول العالم إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية والامتثال لأحكامها. ونحن متمسكون بالتزاماتنا بموجب المادتين الرابعة والعاشرة من الاتفاقية، ونعمل حاليا على اعتماد مشروع قانون الأسلحة البيولوجية، الذي سيكون جزءا من إطار ماليزيا التشريعي الذي سيسهم في تنفيذ الاتفاقية.

وفي الختام، لنكن حازمين في الوفاء بالتزاماتنا الجماعية، ولنتشجع بالتطورات التي طرأت في مجال نزع السلاح هذا العام لإحراز تقدم كبير في اللجنة الأولى. ويقف وفد بلدي على استعداد للعمل معكم،سيدي الرئيس، ومع جميع الدول الأعضاء في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم أولا، سيدي الرئيس، نيابة عن وفد أوزبكستان، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لكم وأنتم توجهون عمل اللجنة الهام باقتدار.

إن من الواضح أن مسألة عدم الانتشار، في العالم المعاصر، تشكل أحد المواضيع الرئيسية للتعاون الدولي داخل الأمم المتحدة

وفي السياسة الأمنية الدولية بشكل عام، على حد سواء. ومن المهم لنا، في ذلك الصدد، أن نتكلم عن التحديات الراهنة في مجال عدم الانتشار، ليس ذلك فحسب، بل كذلك أن نتبادل التجارب الإيجابية التي حققتها بلداننا في هذا المجال. وأود أن أذكر الممثلين، اليوم، بالإسهام العملي والفعال لأوزبكستان في مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

فقد كانت أوزبكستان أول من أعلن المبادرة الرامية إلى إنشاء هذه المنطقة في آسيا، في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٩٣، وقد نفذت بنجاح بالتعاون النشط والبناء من قبل البلدان الأخرى في آسيا الوسطى: تركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان. وكذلك تلقت دعما مستمرا في إطار مختلف قرارات الجمعية العامة، وكذلك في وثائق المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد دخلت معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩. وقد حدثت تلك المناسبة الهامة في أعقاب التصديق على المعاهدة من قبل جميع الدول الأطراف. وفي عام ٢٠١٤، وللمرة الأولى منذ إنشاء الأمم المتحدة، وقع ممثلو الدول النووية الخمس بالإجماع في نفس الوقت على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وقد كانت تلك الخطوة بمثابة الإنجاز والإعمال الكامل للمبادرة بعد ٢١ سنة من إعلانها لأول مرة، وقد قدمت إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن الإقليمي وتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بالأمن الإقليمي في آسيا الوسطى، نشير إلى أن الحكومة الجديدة في أوزبكستان تحاول، في تناولها هذه المسائل، الانخراط بنشاط مع جيرانها. وفي نيسان/أبريل، استضافت أوزبكستان أول اجتماع لوزراء خارجية دول آسيا الوسطى، أعرب جميع المشاركون عن تأييدهم الكامل لمقترح أوزبكستان الداعي إلى إنشاء آلية إقليمية للتشاور على مستوى وزراء الخارجية. وينبغي لتلك الآلية أن تكون في نهاية المطاف بمثابة الأساس لإنشاء مشاورات منتظمة واجتماعات على مستوى رؤساء الدول.

وتعتزم أوزبكستان عقد مؤتمر دولي آخر رفيع المستوى، في تشرين الثاني/نوفمبر، بشأن المسائل الأمنية في آسيا الوسطى، تحت رعاية الأمم المتحدة. والغرض من ذلك الحدث هو أن يكون استمرارا منطقيا لسياسة أوزبكستان الإقليمية. وسيتيح المنتدى المقبل للمشاركين إجراء مناقشة شاملة للأمن والاستقرار في المنطقة والبحث عن سبل فعالة للتصدي لها.

ويعتزم وفد أوزبكستان أن يقترح، في الوثيقة الختامية للمؤتمر، اعتماد مشروع قرار خاص للجمعية العامة يظهر تأييدا للجهود التي تبذلها بلدان آسيا الوسطى بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي كفالة الأمن والاستقرار في المنطقة. وتتطلع أوزبكستان، في ذلك الصدد، إلى العمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى لتؤتي هذه المبادرة أكلها.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئكم الوفد الأرميني، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم، ويؤكد لكم تعاوننا الكامل في سبيل إنجاح الدورة.

إن أرمينيا تدعم دعما قويا النظم الدولية لعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والوثائق الأخرى ذات الصلة في هذا المجال. ونحن نرى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في هيكل عدم الانتشار النووي.

وتدعم أرمينيا بقوة الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هيكل الأمن النووي العالمي وموقفها الرائد في تيسير وتنسيق أنشطة الأمن النووي بين الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات والمبادرات الدولية. وستأتي أرمينيا، بوصفها عضوا جديدا منتخبا في مجلس محافظي الوكالة للسنوات ٢٠١٧-٢٠١٩، بمساهمتها في أنشطة تلك الهيئة الهامة وستعمل عن كثب مع جميع الشركاء من أجل تحقيق تلك الغاية.

إن بناء القدرات وتعزيز البنية المؤسسية على الصعيد الوطني هما الشرطان اللازمان للتصدي للتهديدات القائمة والتحديات المستجدة المرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل ولمواجهة تزايد خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين والجماعات الإجرامية الأخرى. إننا ندين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية بوصفه عملا يستحق الشجب ويشكل انتهاكا لقواعد ومبادئ القانون الدولي.

وقد أيدت أرمينيا مبادرة إنشاء الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، بغية تعزيز الإطار القانوني الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. فمن شأن مشروع الوثيقة العالمية ذلك أن يستكمل أنشطة المجتمع الدولي في مجال مكافحة التهديدات الإرهابية المتصلة بالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية. كما إننا ننشط في مبادرات مكافحة الانتشار، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي ظلت تشكل منبرا هاما ومفيدا لتيسير التعاون في مجالات الكشف عن المواد النووية وعلم الأدلة الجنائية المتعلق بها والتصدي لها والتخفيف من حدتها.

وتولي أرمينيا أهمية كبيرة لمواصلة تعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية والصكوك الملحقة بها على الصعيدين الوطني والدولي. ونرى أن تعزيز التعاون الدولي يُعد شرطا أساسيا لوضع مجموعة من التدابير المحددة بهدف زيادة القدرات التنفيذية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بواسطة الترتيبات ذات الصلة. ونؤيد في هذا الصدد، فكرة صياغة مشروع بروتوكول إضافي بشأن تعزيز أحكام الاتفاقية.

وتواصل أرمينيا، بمساعدة مقدّرة من شركائها، تعزيز قدراتها الوطنية في مجال السلامة والأمن البيولوجيين. وأنشأت حكومة أرمينيا على وجه الخصوص، فريقا عاملا مشتركا بين الوكالات لضمان تنفيذ أحكام الاتفاقية، ووضعت برنامجا وطنيا بشأن تنفيذ الاتفاقية تم اعتماده في عام ٢٠١٦.

واتخذت أرمينيا عدة خطوات ترمي إلى حماية المواد المشعة والنووية وتعزيز أمن الحدود ومكافحة تهريب المواد الخطرة، علاوة على تعزيز القدرات على التحقيق في أي من هذه الحالات ومقاضاتها. واعتمدت أرمينيا أيضا ضمانات تشريعية مناسبة في مجالي الترخيص والحماية المادية للمواد النووية والمشعة. وبالمثل، أُدخلت عدة تعديلات على القانون الجنائي الوطني، نصت على إطالة مدة العقوبة على جرائم الاتجار بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية واستيرادها وتصديرها وإعادة تصديرها بطريقة غير مشروعة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ اعتمدت أرمينيا استراتيجية دفاع وطني تحدد التهديدات والمخاطر في هذا المجال، فضلا عن التدابير اللازمة للتصدي لتحدياتها الناشئة.

ونشيد بالدور الذي تضطلع به المنظمات والترتيبات الإقليمية في تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار ونظم تحديد الأسلحة، فضلا عن دعمنا له. ويستمر أيضا اتخاذ الخطوات في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لضمان الامتثال الكامل ودون تحفظ لنظم تحديد الأسلحة. ونحن ملتزمون بالعمل لتهيئة بيئة مواتية لتعزيز تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا بوصفها جزءا لا يتجزأ من الأمن الشامل والتعاوني.

وتواصل أرمينيا حاليا الإسهام الفعال في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين من خلال مشاركتها في بعثات حفظ

السلام المختلفة. وبفضل انخراطها في عمليات السلام، تمكنت أرمينيا من أن تكون بلدا مساهما في حفظ الأمن. وتواصل أرمينيا المشاركة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ عام ٢٠١٤، وكذلك في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي منذ عام ٢٠١٥. وتؤكد إسهامات أرمينيا في السلم والأمن الدوليين أيضا مشاركتها الطويلة الأمد في عمليات السلام في كوسوفو منذ عام ٢٠٠٤ وفي أفغانستان منذ عام ٢٠١٠. ونرحب في ذلك السياق بتوسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وما تزال أرمينيا تستثمر خبراتها في تعزيز التأهب لمهام حفظ السلام في إطار هذه المنظمة.

وتكتسي التسوية السلمية للنزاعات على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه وفي إطار الولايات المتفق عليها دوليا أهمية خاصة. وبالمثل فإن منع استخدام القوة والتهديد باستخدامها واتخاذ تدابير بناء الثقة والأمن تحقيقا لتلك الغاية يشكلان أساسا هاما لمبادرات السلام. ولا يمكن تجنب تجدد العداءات وتعزيز الثقة وتحقيق السلام المستدام حقا إلا بواسطة الالتزام القاطع بعدم استخدام القوة، وعبر الحوار المفتوح الشامل بين جميع أطراف النزاع.

السيد كوربافو (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، ويؤكد لكم تعاون تيمور – ليشتي ودعمها الكاملين. ونحن على يقين بنجاح عمل اللجنة في ظل رئاستكم المقتدرة.

ونشاطر الوفود الأخرى أيضا الإعراب عن تعازينا لحكومة وشعب الولايات المتحدة على الأحداث الرهيبة التي وقعت في الأسبوع الماضي في لاس فيغاس، وكذلك لمنطقة البحر الكاريبي والمكسيك على الخسائر في الأرواح التي حدثت مؤخرا بسبب الكوارث الطبيعية.

تؤيد تيمور – ليشتي أيضا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (A/C.1/72/PV.2).

ولا يزال نزع السلاح النووي يثير القلق على النطاق العالمي بسبب استمرار الخطر الناشئ عن تهديد محتمل للبشرية بالأسلحة النووية. ونتطلع إلى عالم أكثر أمانا وأمنا وخال من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل بما يضمن الحفاظ على بقاء البشرية والأجيال القادمة. ويواجه العالم الذي نعيش فيه اليوم العديد من التحديات. وما تزال الحروب والإرهاب والسباق في مجال أسلحة الدمار الشامل وعدم المساواة والاستغلال والظلم تشكل جزءا من واقعنا اليومي. وقد استمرت الجهود المبذولة للتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية لعدة عقود، ومع ذلك فهي لم تحقق غايتها بصورة كاملة. وقد شهدنا تلك الكارثة البشرية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية. وأسهم السباق في مجال استحداث الأسلحة النووية وحيازتها أيضا في زيادة حدة التوترات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وهناك ضرورة للالتزامات وبذل الجهود الجماعية لأجل المضي قدما في المفاوضات بحسن نية بين جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، كي يتسنى تحقيق عالم أكثر أمانا وأمنا للبشرية جمعاء. وترحب تيمور – ليشتي في هذا الصدد، بمبادرة قادة العالم والمؤسسات الرائدة في مجال نزع السلاح لإيجاد حلول مشتركة للحد من الأسلحة النووية ومنع استخدامها وتمكين العالم من القضاء التام عليها في أقرب وقت ممكن. ونهنئ كذلك الـ٥٠ دولة التي وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وتواصل تيمور – ليشتي حاليا عملية داخلية للتوقيع على هذه المعاهدة والتصديق عليها، ونأمل أن تكتمل تلك العملية قريبا.

وأحرزت تيمور – ليشتي تقدما كبيرا منذ عام ٢٠٠٢ وفقا للإطار القانوني الدولي المعني بالأسلحة النووية والكيميائية. وصدقت تيمور – ليشتي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وهذا دليل واضح على التزامنا الجاد والمخلص بالإسهام في تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة ودستور بلدي فيما يتعلق بمسؤوليتنا الجماعية عن تحقيق السلام والاستقرار والرخاء على الصعيد العالمي وضمان بقاء البشرية.

وتؤيد تيمور – ليشتي جهود عدم الانتشار والتفاوض بشأن نزع السلاح النووي. وندعو البلدان الموقّعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى مواصلة جهودها المشتركة لأجل نزع السلاح وعدم الانتشار في إطار التحضير لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ لتعزيز نظام عدم الانتشار.

وتذكرنا تلك العملية التي أدت إلى إجراء استفتاء في تيمور – ليشتي في إطار تنظيم الاقتراع اللاحق الذي مكننا من استعادة استقلال بلدنا بأن من شأن الأمم المتحدة والقانون الدولي أن يكونا قوى فاعلة وحاسمة لتسوية النزاعات واستعادة السلام عند استخدامهما لتحقيق الصالح العام. ولا شك أن الأمم المتحدة قادرة على إنقاذ الأرواح والمساعدة في جعل العالم مكانا أكثر أمنا. وبالتالي، ترى تيمور – ليشتي أن بوسع الأمم المتحدة والجهود الجماعية التي نبذلها في إطار المنظمة برمتها أن تؤدي إلى نزع السلاح النووي الكامل.

وفي الختام، يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لتهنئة الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على منحها جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧. وبمنحها تلك الجائزة، تشيد لجنة نوبل بالعمل الذي تضطلع به الحملة في التنبيه والتوعية بالعواقب الإنسانية الكارثية التي قد تترتب عن أي استخدام للأسلحة النووية. ويقينا، فإن هذا تذكير في الوقت المناسب، إذ يواجه العالم تزايدا في حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، ولن يكون هناك فائزون إذا ما تكرر استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى.

السيدة بارتوليني (سان مارينو) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أودّ أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم وعلى توجيه مداولاتنا الهامة.

في الواقع، لهذه اللجنة دور حيوي تضطلع به في معالجة الحالة الراهنة. هذا العام، يواجه المجتمع الدولي تحديات أكبر وأخطر، من بينها زيادة مخاطر الهجمات الإرهابية والتجارب النووية وعدد غير مسبوق من الأشخاص المشردين بسبب النزاعات المسلحة. تشكّل الأنشطة النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً بالغ الخطورة للأمن الدولي. وتدين سان مارينو بشدة هذه الأعمال، وتدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتخلي عن برامجها. وندعو في الوقت نفسه جميع الدول إلى أن تنفذ بفعالية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. من الملح والضروري السعيُ إلى حلٍّ سياسي للحد من توتر حالة، لا يمكن التنبؤ بعواقبها ويعجز عنها الوصف. إن أي تفجير نووي من شأنه أن يسبب عواقب وخيمة على الأجيال الحاضرة والمقبلة وعلى كوكبنا.

ترحّب سان مارينو باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه الماضي. تحظر هذه المعاهدة التاريخية الفئة الوحيدة من أسلحة الدمار الشامل التي لم تخضع بعد إلى حظر عالمي، وعلى الرغم من أنها ربما لا تصل بنا إلى هدفنا النهائي في الأجل القصير، فإنها تظل خطوة في الاتجاه الصحيح وإسهاماً كبيراً في حماية الجنس البشري. ونأمل أن تكون هذه المعاهدة، بعد عقود من الشلل في المحافل القائمة، أول نجاح من نجاحات كثيرة.

تعيد سان مارينو التأكيد على الدور الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إطار نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. ونتطلع إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ وإلى نتائجه الناجحة. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين

على جميع الدول أن تلتزم بصورة مفتوحة وبناءة خلال دورة الاستعراض.

وبينما نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، فقد شهدنا للأسف مرة أخرى استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. تدين سان مارينو هذه الأعمال المؤسفة وغير المقبولة، أياً كان الطرف الذي يرتكبها وفي جميع الظروف، ونؤكد من جديد أن المسؤولين عن هذه الجرائم يجب أن يخضعوا للمساءلة.

فلا يزال المدنيون ضحايا أبرياء للنزاعات الحالية. وللأسف، لا يزال استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان يتزايد ويسبب معاناة غير ضرورية ويؤدي إلى تشريد وموت العديد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وعلاوة على ذلك، يتم استهداف الهياكل الأساسية والخدمات الحيوية، مما يسبب التشريد القسري ويثير مشاكل إضافية لإعادة الإعمار. نحن بحاجة إلى التصدي بفعالية لهذه الحالة المقلقة. يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وعلى الرغم من النتائج التي تحققت بهذا الصك، فقد شهدنا للأسف زيادة مثيرة للقلق في استخدام الألغام الأرضية المرتجلة كأدوات للحرب في السنوات الأخيرة.

نحن بحاجة أيضاً إلى مواجهة آفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تقتل نصف مليون شخص كل عام. تشجّع التدفقات غير المسؤولة لهذه الأسلحة على العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والاغتصاب والاختفاء القسري والتجنيد القسري للأطفال من قبل الجماعات المسلحة. ويؤجج الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة النزاعات والجريمة المنظمة والإرهاب، كما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وتقويض التنمية. وفي هذا الصدد، نشدّد على الصلة بين نزع السلاح والتنمية، بينما نلاحظ مع القلق تزايد الإنفاق العسكري العالمي، الذي هو على حساب تمويل المبادرات الإنمائية الجديدة. إن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في ٢٠١٨، سيكون فرصة جيدة لمواصلة العمل معاً من أجل تعزيز برنامج العمل لمكافحة هذه الآفة. وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة، الذي يتعيّن أن يظلّ من الأولويات المدرجة في جدول أعمالنا.

وعلى نحو ما ذُكر تواً، لا تدعو البيئة العالمية الحالية إلى التفاؤل. فما الذي يمكننا القيام به لمواجهة هذه التحديات؟ لقد ثبت أننا عندما نعمل معا بإرادة سياسية قوية وبطريقة بنّاءة، يمكننا أن نحقق تقدماً وأن ننشئ معايير جديدة لتعزيز نزع السلاح وأن ننفذها. فتعددية الأطراف أمر حيوي للسلام والازدهار. لذلك فإننا سنواصل السير في هذا الطريق، وهو السبيل الوحيد للمضي قدماً لتحقيق عالم أكثر سلاماً وأكثر أمناً للجميع.

السيد أكيابو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أتقدم بخالص التهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة لجنتنا. ما زلت مقتنعاً بأن خبرتكم وقيادتكم ستكون بالغة القيمة في إدارة عملنا ونجاحه. وأود أيضاً أن أُعرب عن امتناني لسلفكم وفريقه، الذي مكنتنا جهوده الدؤوبة من إنجاز عملنا خلال الدورة الحادية والسبعين.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا، على التوالي، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/72/PV.2).

كما في الدورة السابقة، يجري عمل لجنتنا في بيئة أمنية عالمية مقلقة للجميع. في الحقيقة، فإن تزايد أعمال الإرهاب وتحركات المقاتلين ووقع صوت أحذيتهم الذي يصمّ الآذان، والتدفق شبه

المستمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال تشكل عقبة أمام السلام والأمن الجماعيين. يشير النشاط العسكري في العديد من أنحاء العالم إلى أن العالم منخرط مرة أخرى في حرب باردة جديدة وفي سباق للتسلح. وهذا يدعونا جميعاً ويجعل لزاما علينا الخروج من حالة الجمود التي توجد عليها غالبية الدول وإلى أن نمضي في نزع السلاح، بصفة عاجلة، ولا سيما نزع السلاح النووي.

تُذكّرنا التوترات السياسية والعسكرية التي يشهدها العالم في شبه الجزيرة الكورية، إذا لزم هذا النوع من التذكير، بأنه من الملحّ بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة معالجة مسألة نزع السلاح النووي بطريقة مسؤولة. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لإيجاد حلول سلمية للتوترات الخطيرة هذه، لأن أي استخدام للأسلحة النووية في تلك المنطقة من شأنه أن يظهر الإفلاس الأخلاقي لحضارتنا ونهاية العصر الذي نعيش فيه. وينبغي أن ندرك أن هذه التوترات تنطوي على خطر اندلاع نزاع نووي مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

ولهذا السبب، دعا رئيس دولة كوت ديفوار، فخامة السيد الحسن واتارا، في خطابه الأخير في المناقشة العامة للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة (انظر A/72/PV.8)، جميع أصحاب المصلحة في الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى الدخول في حوار من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتخفيف التوتر بشكل دائم وإنشاء إطار دائم للتشاور والنقاش بشأن صون السلام والاستقرار في هذه المنطقة الهامة، بطريقة من شأنها أن تطمئن العالم.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية، وقعت كوت ديفوار، بناء على توجيهات الرئيس، معاهدة حظر الأسلحة النووية، الأمر الذي يجعلها أحد أوائل البلدان التي تفعل ذلك في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وحتى إذا كانت المعاهدة لا تزال قابلة للتحسين في نظر البعض، فإنه يجب علينا أن ندرك أن اعتمادها شكل خطوة عملاقة إلى الأمام وهو يمثل إعادة تأكيد معتبرة على اختيار العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكفالة حماية شعوب كوكبنا والأجيال من خطر الأسلحة النووية. ولذا، فإن بلدي يهنئ الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، الفائزة بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧، ويسعده أن لجنة نوبل أكدت، من خلال هذه البادرة، على أهمية الكفاح من أجل القضاء على الأسلحة النووية.

لم يتسن حتى الآن تحقيق التنفيذ الكامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك بعد أكثر من ٢٠ سنة من اعتمادها. فعلى الرغم من توقيع ١٨٤ دولة عليها وتصديق ١٦٦، لا يزال دخولها حيز النفاذ رهنا بتصديق الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢. وتسبب التجارب النووية التي شهدناها في السنوات الأخيرة، ولا سيما في عام ٢٠١٧، قلقا بالغا لأنها تنتهك الوقف الاختياري القائم منذ أمد طويل بشأن هذا الموضوع. وبالمثل، فإن التقارير الواردة عن إجراء تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية في المختبرات أمر لا يبعث على الاطمئنان. وما لا يمكن إنكاره أن هذه الممارسات تتعارض مع أهداف المعاهدة والغرض منها.

وهذا هو السبب في أن بلدي قد رحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي يدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء أي تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، وإلى الحفاظ على الوقف الاختياري للتجارب على النحو المتفق عليه. ويدعو وفد بلدي جميع الدول مرة أخرى إلى الخروج من المأزق، كما فعلنا خلال دورة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ بعد أكثر من ١٥ سنة من الجمود. كذلك نعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والذي لا يقتصر على إقناع الدول غير الأطراف بالمشاركة فحسب، بل وكذلك لما يحققه هذا العمل من فوائد مدنية

وعلمية، ولا سيما الترويج بشكل أفضل للركيزة الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار.

قبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أؤكد للجنة أن كوت ديفوار، التي تكرمت الدول الأعضاء في الجمعية العامة بانتخابها في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ملتزمة بدعم جميع المبادرات المتخذة لصالح السلام والأمن الدوليين، وبإيلاء اهتمام خاص لها. ونعتزم، في جملة أمور، العمل بشكل حاسم في الكفاح ضد انتشار الأسلحة النووية، والإرهاب – وهو آفة عصرنا – وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، الأمر الذي يودي بحياة أكثر من نصف مليون شخص في جميع أنحاء العالم كل عام.

السيد العوني (تونس) (*تكلم بالفرنسية*): باسم الوفد التونسي، أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم لإنجاح أعمال هذه الدورة. وكذلك نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالرئاسة الجزائرية للدورة السابقة.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أُدلي بها باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/72/PV.2).

في السياق الحالي، الذي يتسم بتزايد الأخطار التي تهدد الأمن الدولي، تعرب تونس عن التزامها أكثر من أي وقت مضى بالجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح ومنع نشوب النزاعات. ونعيد تأكيد التزامنا بمواصلة دعم جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز عدم الانتشار والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، علاوة على مراقبة الأسلحة التقليدية.

وبالنظر إلى الآثار المدمرة على البشرية التي قد تترتب على استعمال الأسلحة النووية، أيدت تونس منذ البداية العملية التي أفضت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه. وتعتبر تونس المعاهدة خطوة في الاتجاه الصحيح، الأمر الذي لا يعمل إلا على تعزيز نظام عدم الانتشار. ونكرر، في هذا الصدد، دعوتنا إلى التنفيذ المتوازن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية استنادا إلى ركائزها الثلاث، ونأمل في الاستئناف المبكر للمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ووضع نظام فعال للتحقق.

وتأسف تونس أسفا شديدا لفشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، لا سيما بالنظر إلى حالة الجمود المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتكرر تونس دعوتها إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان عقد المؤتمر الذي طال انتظاره للتفاوض على إنشاء هذه المنطقة في أقرب وقت ممكن. ونعرب مرة أخرى عن قلقنا من أن انعدام العمل الذي طال أمده سيقوض بشكل خطير مصداقية معاهدة عدم الانتشار وربما يدفع بلدان المنطقة نحو سباق تسلح خطير. والمسألة أكثر إلحاحا اليوم نظرا للتهديدات الإرهابية والحاجة إلى منع الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيميائية. وتغتنم تونس هذه الفرصة للإعراب مجددا عن أملها في إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وإدانتها لأي استخدام لهذه الأسلحة.

إن الآثار الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للوجود المفرط والمنفلت للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمر لا يمكن إنكاره. وللأسف، فإن قارتنا الأفريقية، حيث تشجع هذه الأسلحة النزاعات الداخلية بجميع أنواعها وتؤجج أنشطة المتجرين والجماعات الإرهابية، تقف شاهدة على هذا. وتؤكد تونس، في ذلك الصدد، ضرورة التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج

العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ودعمها الكامل للمؤتمر الاستعراضي الثالث بشأن برنامج العمل، الذي سترأسه فرنسا في حزيران/يونيه ٢٠١٨. كما ترحب تونس، التي صوتت مؤيدة لمعاهدة تجارة الأسلحة، بعقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدة في جنيف في أيلول/سبتمبر وبالتقدم المحرز في تنفيذها.

السيد سايكال (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية، كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. إن وفد بلدي ملتزم التزاما تاما بإنجاح أعمال اللجنة ويؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

وتؤيد أفغانستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

يعيد وفد بلدي تأكيد التزامه بالدبلوماسية المتعددة الأطراف كمبدأ بالغ الأهمية للمضي قدما بجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. إن انتشار الأسلحة النووية مسألة ملحة يواجهها العالم، وعلينا أن نتوحد على الصعيد المتعدد الأطراف لمواجهة التهديد الذي يمثله التسلح النووي للسلم والأمن العالميين. وتتمسك أفغانستان، في هذا الصدد، بموقفها فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة التي اتفق عليها الأعضاء الخمسة الدائمون وألمانيا مع إيران، وتعتقد أن التزام جميع الأطراف بالاتفاق وتنفيذه أمر بالغ الأهمية.

وتعيد أفغانستان تأكيد التزامها بنزع السلاح النووي والنهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار، وفي نهاية المطاف، المضي قدما نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ويدين وفد بلدي بشدة التجارب النووية التي أجرتها كوريا الشمالية مؤخرا، ويحث جميع الدول على التوقيع والتصديق على المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة بعدم الانتشار ونزع السلاح فضلا عن تأييدها. وتؤيد أفغانستان تأييدا تاما استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتؤيد بقوة أيضا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتعرب أفغانستان عن شواغلها إزاء الوضع الراهن الذي يبدو فيه احتمال شن هجوم نووي من إحدى الدول المعتدية أو أي من الجهات الفاعلة من غير الدول، أمرا واقعيا للأسف. وما نزال نشعر بالقلق كذلك إزاء استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية والإشعاعية. ونرحب في ذلك الصدد بقضاء الاتحاد الروسي على ترسانة أسلحته الكيميائية. وبالمثل تشعر أفغانستان بالقلق إزاء العواقب الإنسانية المترتبة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، أيدنا التعهد الإنساني من جانب النمسا بشأن العواقب المترتبة عن استخدام الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، أكدت أفغانستان التزامها بتعزيز نزع السلاح النووي مؤخرا باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية عبر اتفاق أبرم في إطار الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٧.

وتسلِّم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة الهدف ١٦ منها، بالترابط بين تنظيم التسلح والتنمية وكذلك بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والجريمة المنظمة. ويتيح انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر خط دوراند الفرصة للإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإجرامية المنظمة الأخرى في منطقتنا للحصول على الأسلحة، ويجعل ذلك أمرا ميسورا لهم. وقد سبب هذا الاتجار الهائل وغير المشروع بالأسلحة، ولا سيما بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المعاناة للشعب الأفغاني على مدى عقود من الزمن، ويجب وضع حد له. وتوفر الصلة بين الأسلحة غير المشروعة وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات التمويل اللازم لشراء الأسلحة من قبل الجهات من غير الدول. وعليه، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة تعزيز قواعدها وأنظمتها الرامية

إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وأود أن أبلغ الأعضاء بمصادقة أفغانستان وانضمامها في ٩ آب/أغسطس، ٩إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة، بما في ذلك البروتوكول الأول والبروتوكول الثالث والبروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الرابع والبروتوكول الخامس الملحقة بها.

فوجود الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخلفات الحرب من المتفجرات والألغام الأرضية يشكّل تهديدا خطيرا للبشرية. ووفقا لبعض الدراسات الاستقصائية، فقد سُجِّلت حوالي ٢٠٠٠٠ حالة وفاة وإصابات ناجمة عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة في مختلف أنحاء العالم، كانت الغالبية العظمى منها خسائر في الأرواح في صفوف المدنيين. وعلاوة على ذلك، فإن الأضرار التي لحقت بالمدنيين من جراء الأجهزة المتفجرة المرتجلة خلال السنوات الست الماضية تفوق الأضرار الناجمة عن جميع أنواع الأسلحة الأخرى. وتسببت تلك الأجهزة في وفاة ما يزيد على ١٥٠٠ من المدنيين الأفغان في النصف الأول من عام ٢٠١٧. وما تزال أفغانستان أحد أكثر البلدان تضررا من الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ولتلك الأسباب، فإن القرار بشأن التصدي للتهديد الذي تشكّله الأجهزة المتفجرة المرتجلة يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لأفغانستان ولكثير من بلدان العالم الأخرى. وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي أيدت القرارين ٤٦/٧٠ و ٧٢/٧١ المعنونين ”التصدي للخطر الذي تشكّله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع“ اللذين اعتمدا بتوافق الآراء في اللجنة الأولى عام ٢٠١٥ وفي الجمعية العامة عام ٢٠١٦ على التوالي. وعملا بهذا الأخير، عقد وفد بلدي أولى المشاورات غير الرسمية بالتنسيق مع مكتب شؤون نزع السلاح في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧ في نيويورك، حضره ممثلون لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومنظمة الجمارك العالمية والإنتربول والفريق الاستشاري المعني بالألغام ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وسيقدم وفد بلدي مشروع قرار متابعة للقرار ٧٢/٧١ ويعتزم عقد مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء اليوم في مقر البعثة الدائمة لأفغانستان. ونسعى إلى تأييد الأعضاء الكامل لمشروع القرار.

السيد أميل (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على تولي مهامكم. وأؤكد لكم كامل تعاون وفد بلدي. ونشكر الأمانة العامة أيضا على دعمها.

ما تزال الحالة الأمنية الدولية متردية ويزداد انعدام الثقة بين الدول. وما تزال النزاعات القديمة تطفو على السطح في حين تزداد النزاعات الجديدة الناشئة. وبالمثل تزداد الأسلحة كما ونوعا باطراد. ويستمر تطوير الأسلحة الأكثر تطورا وفتكا ونشرها بانتظام. ويؤثر النهم المفرط لقلة من الدول ورغبتها في الهيمنة العسكرية سلبا على الاستقرار الاستراتيجي على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويشكّل التمييز وازدواج المعايير عائقا كبيرا أمام نظام عدم الانتشار بما يسببانه له من ضغوط.

وتعيّن على باكستان اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمنها بعيدا عن أي تحالفات عسكرية رسمية. ومع ذلك، فنحن مستعدون للتعاون مع أي مبادرة ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح ما دامت منصفة وتؤدي إلى ضمان الأمن غير المنقوص لجميع الدول المعنية. وما زال سلوكنا يتسم بالانضباط والمسؤولية وتفادي سباق التسلح. ومواصلة لمسار باكستان الطويل الأمد في المشاركة الثنائية في المسائل الاستراتيجية وعدم نكوصها عن ذلك المسار بسبب عدم حصولها على استجابة إيجابية، أعرب رئيس وزراء بلدنا في خطابه أمام الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/71/PV.11) عن استعداد باكستان للاتفاق على ترتيب ثنائي لحظر التجارب النووية في منطقة جنوب آسيا. وقد استرشد الاقتراح بالتزامنا بمبادئ عدم الانتشار وبهدف الحفاظ على السلام والاستقرار

الإقليميين، ونجدد التزامنا بذلك الاقتراح. ولا يزال اقتراحنا مطروحا على الطاولة بإنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا على أساس من التدابير المتبادلة في مجال الأسلحة النووية والقذائف وحفظ التوازن بين القوات التقليدية. وليس هدفنا سوى تحقيق السلام والاستقرار.

وقد بلغ الاستياء مداه من عدم فعالية آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بسبب عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. ولن تجدي نفعا محاولات بعض الدول صرف الانتباه عن عدم الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي باقتراح تدابير إضافية لعدم الانتشار خدمة لمصالحها الذاتية الضيقة. وتترتب عن تلك المحاولات عواقب وخيمة على أمن الدول الأخرى لن تتحمل تكلفتها أي من تلك الدول نفسها. وهناك على الطرف الآخر من هذا الطيف نهج انقسامي يستهين بالاعتبارات الأمنية ويستبعدها تماما بفرض حظر على الأسلحة النووية على أسس إنسانية وأخلاقية. وفي حين نتفهم الشعور بالإحباط وراء تلك المبادرة ونعرب عن تعاطفنا مع مؤيديها، إلا أنه لا يمكن إزالة الأسلحة النووية دون معالجة شواغل الدول التي تعتمد عليها لضمان أمنها. ونحن بحاجة إلى نُهج قادرة على توحيد صفوفنا في سعينا المشترك إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية استنادا إلى المبدأ الأساسي المتمثل في الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول، المنصوص عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢).

وما تزال باكستان ملتزمة بإبرام اتفاقية شاملة غير تمييزية ويمكن التحقق منها للأسلحة النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وتؤيد باكستان أيضا بدء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبشأن ضمانات الأمن السلبية والمسائل المعاصرة مثل الإرهاب الكيميائي والبيولوجي ومنظومة الأسلحة الإلكترونية الفتاكة ذاتية التشغيل.

وفي حين لا يزال إحراز التقدم في نزع السلاح النووي يمضي في طريق مسدود، فلا يزال السعي حثيثا لاتخاذ تدابير انتقائية في مجال عدم الانتشار دون تحمُّل تكلفتها. وبعد الفشل في التوصل إلى توافق في الآراء على معاهدة منصفة وغير تمييزية بشأن المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح، ما تزال المساعي مستمرة لإحراز تقدم قسري في هذه المسألة خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح. ويتعين على مؤيدي هذا النهج الاعتراف باستمرار وجود خلافات جوهرية فيما يتعلق بأهداف المعاهدة نفسها ونطاقها. ولا يمكن محو هذه الشواغل بمجرد الالتفاف عليها بصياغة مبتكرة مضللة، ولا بد من معالجتها بصورة مباشرة.

لم توافق باكستان على الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن فريق الخبراء الحكوميين ذي الرأي غير السديد بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في عام ٢٠١٥، ولن تقبل بأي توصيات قد تصدر عن ما يسمى بفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إن الأعمال الموضوعية بشأن معاهدة المواد الانشطارية يجب أن تتم في إطار مؤتمر نزع السلاح على أساس ولاية مقبولة عالمياً تتناول صراحة التفاوت في مخزونات المواد القائمة وتُسهم حقيقة في نزع السلاح النووي. وء مقترح باكستان المفصل في هذا الصدد لا يزال مطروحاً. ونحن بحاجة إلى إعادة النظر في الآثار السلبية لآفاق المعاهدة الناجمة عن الممارسة المضللة للمعايير المزدوجة التي تتجلى في إبرام الاتفاقات الثنائية التمييزية للتعاون النووي المدني، ومنح الإعفاءات غير العادلة، ومواصلة السعي إلى إنشاء المزيد من الاستثناءات القطرية في نظم متعددة الأطراف لمراقبة الصادرات.

ولا يمكن إحراز تقدم بشأن المسائل المتصلة بمؤتمر نزع السلاح بتغيير الشكل أو المنتدى أو بفرض حلول تستبعد

الجهات المعنية الرئيسية. إن التحديات التي تواجه تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح ينبغي معالجتها استناداً إلى بعض المتطلبات الأساسية، التي أود توضيحها في بياني المفصل المتاح على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

لقد أثبتت باكستان أنها شريك رئيسي في النظام الدولي لعدم الانتشار، وفي الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمن والأمان النوويين وضوابط التصدير الاستراتيجية. وما برحت باكستان تشارك مشاركة نشطة وبنّاءة في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، وتمكّنت من الوفاء بجميع متطلبات قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي الواقع، استضفنا حلقة عمل دولية بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في إسلام أباد في وقت سابق من هذا العام، وسوف نستضيف حلقة عمل أخرى بشأن المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي لا تزال باكستان عضواً نشطاً فيها.

وتستوفي باكستان المعايير الدولية للوصول إلى التكنولوجيا النووية المدنية لأجل الوفاء باحتياجاتها المتزايدة بأسلوب آمن ومأمون وخاضع للضمانات. وقد أثبتنا أهليتنا للانضمام إلى مجموعة موردي المواد النووية عبر سلسلة من الإجراءات المتخذة في مجالات عدة ذات صلة. ونتوقع أن يتم توسيع العضوية في مجموعة موردي المواد النووية بطريقة غير تمييزية.

إن باكستان طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وبحظر فئات كاملة من أسلحة الدمار الشامل، نقدّر المساهمة التي قدمها هذان الصكان على السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وتشارك باكستان بنشاط في تعزيز هذين النظامين. وتفخر باكستان بأنها ترأست المؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية في العام الماضي، التي انبثقت عنها وثيقة ختامية استشرافية. وسأتناول هذه المسائل بالتفصيل خلال المناقشة المواضيعية المقبلة.

السيد مات (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى.

تجتمع اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين في ظل ظروف حرجة. فالتوترات الجيوسياسية كبيرة، وخطر الدمار النووي بات خطرا داهما أكثر مما كان عليه منذ وقت طويل، وسباق تسلح جديد قد يخرج عن نطاق السيطرة. إن المجتمع الدولي عند مفترق طرق، إذ تحتاج جهودنا الجماعية في مجال نزع السلاح إلى التنشيطً وإعادة التوجيه على وجه الاستعجال. إننا مدينون للأجيال المقبلة بالاضطلاع بمسؤوليتنا كدبلوماسيين على نحو جاد، وتفادي التصعيد الخطير وإيجاد السبل البناءة من أجل إحياء الحوار وإعادة بناء الثقة. إن الاتفاقات المتعددة الأطراف هي حجر الأساس لنزع السلاح. فهي تقترن بمكاسب أمنية جماعية هامة – على سبيل المثال الحالة في خطة العمل الشاملة المشتركة – يجب الحفاظ عليها وزيادتها. إن ليختنشتاين على ثقة، سيدي، بأن قيادتكم المقتدرة ستضمن أن تكون اللجنة قوة إيجابية من أجل نزع السلاح. ويسرّنا بشكل خاص أن ندعم هذه الجهود بوصفنا عضواً في المكتب.

إن الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح والعديد من قادتنا قد وضعوا التهديد النووي على رأس أولوياتنا. ويعيش العالم في خطر ملموس بالفعل من عيش أهوال الحرب النووية. وفي الوقت نفسه، باتت إحدى مقاصد تأسيس الأمم المتحدة – وهي الإزالة الكاملة للأسلحة النووية – بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى. إن الوعد الرسمي المنصوص عليه في الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ظلّ دون تحقيق من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي خلطت بين المسؤولية والامتياز. ولطالما مُنعت الصيغ الراسخة من إحراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي الشفاف الذي لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

وإزاء تلك الخلفية، أيدت ليختنشتاين بقوة إنشاء قاعدة قانونية واضحة ضد الأسلحة النووية، بوصفها تكملة لهيكل نزع السلاح وعدم الانتشار وباعتبارها وسيلة لتنشيط مناقشات نزع السلاح النووي. وقد رحّبت ليختنشتاين باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية ووقعت عليها في أقرب فرصة ممكنة. سيُصبح النطاق المعياري للمعاهدة لأحكام الحظر الواضحة أقوى وأكثر إقناعاً مع مرور الوقت ويوفر، بالتالي، حافزاً إضافياً للدول من أجل تخفيض المخزونات التي في حوزتها أو على أراضيها. وتشكل المعاهدة يداً ممدودة إلى تلك الدول، مع تعزيز واستكمال معاهدة عدم الانتشار في نفس الوقت.

إن التجربة النووية السادسة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعدّ انتهاكاً واضحاً ومتكرراً للقانون الدولي، وقد سلَّطت الضوء على مجال آخر لطالما كان يُنظر إليه خطأ على أنه امتياز: الوقف الاختياري للتجارب النووية. إن احترام حظر التجارب النووية من جانب جميع البلدان باستثناء واحدة هو إنجاز لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن الحالة الراهنة للمعاهدة لا يمكن أن تكون بديلاً دائماً لحظر التجارب النووية بحكم القانون. ودول المرفق ٢ التي لم تصدّق على المعاهدة مسؤولة عن حقيقة أن المعاهدة ما زالت عاجزة عن ممارسة كامل إمكاناتها القانونية والسياسية. وفي هذا الصدد أيضاً، يمكن لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، مع حظرها الواضح للتجارب، أن تُسهم في التعزيز التدريجي للنظام الحالي لمعاهدة حظر التجارب النووية.

إن الحظر القانوني الواضح بشأن أسلحة الدمار الشامل خطوة هامة صوب القضاء عليها. ومن المؤسف أن الحظر لا يضمن عدم استخدام هذه الأسلحة، كما شهدنا بشكل مؤلم من تكرار الهجمات بالأسلحة الكيميائية على الشعب السوري. يشكّل استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكاً سافراً للقانون الدولي وخرقاً خطيراً لالتزامات سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تكون هناك مساءلة للمسؤولين عن ذلك، من أجل توفير العدالة للضحايا وردع ارتكاب الفظائع في المستقبل من خلال استخدام أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، تعرب ليختنشتاين عن تقديرها للعمل الهام الذي تقوم به آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وفي حين يواصل مجلس الأمن التزام الصمت بشأن سورية، نرحّب بآفاق العدالة التي توفرها آلية دولية ومحايدة ومستقلّة تابعة للجمعية العامة بشأن المساءلة في جمع وتجهيز المعلومات المتاحة عن الفظائع الجماعية، بما في ذلك من خلال استخدام أسلحة الدمار الشامل.

إن ليختنشتاين يساورها القلق إزاء تزايد عدم احترام القانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء العالم. وقد تسبب الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للأسلحة التقليدية ضد السكان المدنيين والاستهداف المتعمد للبنية التحتية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس والموانئ، في معاناة رهيبة للسكان المدنيين. وهذا يشير إلى أزمة مساءلة ويؤكد ضرورة تشديد تدابير تحديد الأسلحة التقليدية.

والنزاعات اليوم كثيرا ما تؤججها الإمدادات بالأسلحة على نحو غير خاضعة للمراقبة. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة تجارة الأسلحة إلى أن تفعل ذلك. فالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة فيما يتعلق بالشفافية وعدم تحويل اتجاه الأسلحة واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني توفر معيارا هاما، وإن كان في الحد الأدنى، للدول التي تشارك في تجارة الأسلحة التقليدية. وينبغي أن نواصل الاستفادة منها وتسخير إمكاناتها لإرساء الثقة والأمان فيما بين الدول.

وقد كانت منطقتنا، أوروبا، مثالا إيجابيا على الكيفية التي يمكن بها لتدابير بناء الثقة في المجال العسكري أن تحد من التوترات، حتى في أوقات الانقسامات السياسية والأيديولوجية العميقة. وفي الوقت الحاضر، نواجه عجزا واضحا فيما يتعلق

بالثقة. فقد فقدنا عددا من الالتزامات المتبادلة القيمة بالشفافية وضبط النفس في المجال العسكري لنجد أنفسنا في سباق تسلح جديد. وفي هذه البيئة الأمنية الحساسة، فإن ليختنشتاين تؤيد الجهود الجارية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإعادة الانخراط في حوار مُنظم بشأن التحديات الأمنية المشتركة. ونأمل أن تُترجم هذه الجهود في نهاية المطاف إلى التخفيف من شدة الحالة في الميدان، لا سيما في النزاعات الجارية والتي طال أمدها، وتمهد السبيل إلى توافق جديد في الآراء في مجال الأمن استنادا إلى مجموعة مشتركة من المبادئ التي قام على أساسها بشكل ناجح الأمن الأوروبي منذ عقود من الزمن. وتجديد الالتزام بتحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح النووي يمكن أن يكون لبنة مهمة في ذلك الصدد.

السيد لين (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أشيد بأعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/72/PV.2).

إننا نجتمع هنا اليوم في خضم تزايد التوترات والتهديدات التي يتعرض لها الاستقرار والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهذا مصدر قلق لوفد بلدي. إن ميانمار تتشاطر قلق المجتمع الدولي إزاء تزايد التوتر الذي يهدد السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وتعارض ميانمار إجراء أي تجارب نووية أو لإطلاق القذائف النووية من جانب أي دولة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه لا يزال هناك مجال لكي تقوم الدبلوماسية والحوار بدور محوري. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل معا من أجل نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية سلميا واستئناف الحوار.

وما زالت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. بيد أن ميانمار تؤمن أيضا بأن سلامة ومصداقية معاهدة عدم الانتشار ترتهنان بالتنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث. ويجب علينا مواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب، وبنزع السلاح النووي، وبغية إبرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا السياق، فإن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ سيكون فرصة محمودة للقيام بذلك تحديدا.

ونشيد بالتقدم المحرز حتى الآن في إطار المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ونشجع الدول الأطراف في المعاهدة على بذل كل جهد ممكن لتحقيق أهدافها في جميع الفئات بحلول عام ٢٠١٨. ولا بد من توثيق التعاون والثقة المتبادلة اللازمة لزيادة فعالية معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى لعام ١٩٨٧. ونزع السلاح النووي ما زال هو الأولوية القصوى لميانمار. ويجب على جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تتخذ خطوات جريئة وسريعة، تمشيا مع التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد شهدت آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح أياما حالكة لفترة طويلة جدا. وتمثل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح فرصة لإجراء استعراض شامل للحالة الراهنة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي، فضلا عن تنشيط الآلية القائمة لنزع السلاح. وخلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٧، تمكن من إجراء مشاورات موضوعية غير رسمية في إطار الفريق العامل المعني بسبل المضي قدما بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ويأمل وفد بلدي أن

نتمكن من مواصلة تعزيز التفاهم الأفضل الذي حققناها في العام الماضي.

وإذ تقر ميانمار بالشواغل الأمنية الاستراتيجية الوطنية واستمرار وجود الخلافات، فإنها تعتقد أنه ينبغي أن نواصل استكشاف إمكانية بدء المفاوضات، بدون شروط مسبقة، على إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في مؤتمر نزع السلاح. ويمكن السعي إلى تحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح معا في عملية التفاوض. وفي ضوء التطورات التكنولوجية، فإن المسائل الأمنية التي تتطلب أن ننظر فيها بصورة جدية تشمل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وأمن الفضاء الإلكتروني، ومنظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

وتحقيق عالمية الاتفاقية ونفاذها المبكر هما مفتاحا معاهدة فعالة للحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة، وبخاصة الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن ٩٦ في المائة تقريبا من الأسلحة الكيميائية المعلن عنها قد دُمرت في إطار التحقق الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونرحب باستكمال التحقق من تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية في روسيا، الذي جرى في الشهر الماضي. ومن ناحية أخرى، ينبغي ألا نتسامح مع استخدام هذه الأسلحة المروعة من جانب أي جهات فاعلة من الدول أو من غير الدول.

وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، فإن التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يمكن تيسيره من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات.

ونحن بحاجة أيضا إلى سد الثغرات في تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وينبغي لنا أن نبذل كل جهد لتضييق أو سد الثغرات في عالميتها وتنفيذها، وكذلك فيما يتعلق بالاستجابة والمركز المؤسسي، في المؤتمر الاستعراضي المقبل.

وتتطلع ميانمار إلى العمل عن كثب في المؤتمر الاستعراضي الثالث القادم لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والصك الدولي للتعقب، الذي سيعقد في آذار/مارس ٢٠١٨.

ومن أجل الحد من الجوع في العالم على نحو مستدام بحلول عام ٢٠٣٠، نحتاج إلى مبلغ إضافي مقداره ٢٦٧ بليون دولار سنويا للاستثمار في المناطق الريفية والمناطق الحضرية والحماية الاجتماعية. وإذا استطعنا أن نوجه على مدى ١٥ عاما مجرد ١٦ في المائة من مجموع النفقات العسكرية السنوية – التي تبلغ قيمتها نحو ١,٦٩ تريليون دولار – سنحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وبعد ذلك، سيكون بمقدورنا أن نترك للأجيال المقبلة عالما أكثر عدلا وسلاما وازدهارا. فالحكمة أفضل من القوة.

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ونتمنى لكم النجاح في عملكم وأؤكد لكم أنه يمكنكم التعويل على كامل دعم وفد بلدي.

وباعتبار أوروغواي دولة غير حائزة للأسلحة النووية، فإنها تلتزم بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وتؤيد تعزيز تعددية الأطراف بغية تحقيق نزع السلاح الكامل والشامل.

وفي حين أصبح التهديد الذي يشكله استخدام الأسلحة النووية محدقاً ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها جريمة ضد الإنسانية وانتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

إن حيازة الأسلحة النووية والتأخر في نزع السلاح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية يهددان الاستقرار العالمي وسلامة البشرية. مع ذلك، وعوضاً عن التخلي عن برامجها النووية، تواصل القوى النووية تحسين ترساناتها النووية وتحديثها بهمة. والضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها هو حظرها الصريح وإزالتها بالكامل.

وفي هذا الصدد، ترحب أوروغواي بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، توطئة للقضاء التام عليها، والذي انتهى باعتماد المعاهدة التاريخية بشأن حظر الأسلحة النووية، التي تعتز أوروغواي بأن تكون من الموقعين عليها. وتشدد أوروغواي أيضاً على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. غير أننا نأسف لعدم التوصل إلى نتائج في المؤتمر الاستعراضي الأخير في عام ٢٠١٥، الذي انتهى من دون وثيقة ختامية. ونحتاج إلى مزيد من العمل لتحقيق توازن بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار – نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وتعرب أوروغواي عن إدانتها الشديدة للتجارب النووية لكوريا الشمالية وإطلاقها للقذائف التسيارية، بينما تحث ذلك البلد على التخلي عن برامجه النووية الحالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة عنه. كما نحث كوريا الشمالية على احترام قرارات مجلس الأمن والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، تكرر أوروغواي دعوتها للحوار، إذ أننا لا نرى حلاً لمسألة كوريا الشمالية بخلاف ذلك الذي يتولد من خلال المفاوضات والالتزام السياسي بين الأطراف.

ويود بلدي أن يؤكد مرة أخرى على الأهمية البالغة لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. ولذلك، نحث دول المرفق ٢ على التصديق على تلك المعاهدة على الفور. كما نحث جميع الدول في المجتمع الدولي على مواصلة وقف إجراء التجارب على الأجهزة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة.

وأوروغواي ما فتئت تدعو إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. وكعضو نشط في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية على كوكب الأرض، من خلال عضويتها في معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تدعو أوروغواي إلى الاعتراف بجميع الاتفاقات من هذا القبيل. ونحث مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية – وأي دول أخرى مذكورة في البروتوكولات ذات صلة للمعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية – التي لم توقع أو تصدق بعد على البروتوكولات على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، نحث على تعديل أي تحفظات أو تفسيرات أحادية الجانب أعربت عنها الدول الحائزة للأسلحة النووية من شأنها أن تؤثر على الوضع اللا نووي لمنطقة ما، أو سحبها بدون شروط.

وتأسف أوروغواي لاستمرار عدم الالتزام بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط – وخالية من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى – عملا بالقرار الصادر في عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذ الصدد، نحث جميع الأطراف على عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

وتعزيز نظام نزع السلاح العام والكامل يتطلب التنفيذ الفعال للاتفاقيات التي تدعو إلى حظر وإزالة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، نكرر التاكيد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية تمثل أولوية بالنسبة لأوروغواي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويسعى بلدنا جاهداً من أجل تحقيق العالمية المبكرة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وفي هذا الإطار، نحث جميع الدول التي تمتلك هذه الأسلحة إلى الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية وتدمير ترساناتها. وأوروغواي تدين استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة ضد المدنيين في أي نزاع مسلح. وهذه الأعمال تشكل جرائم حرب، ويجب تقديم الأشخاص المسؤولين عنها الجرائم إلى العدالة. وفي هذا السياق، تؤيد أوروغواي بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وآلية التحقيق المشتركة بين هذه المنظمة والأمم المتحدة بغية توضيح هوية المسؤولين عن الحوادث التي وقعت في سوريا.

إن التهديد المتزايد للإرهاب والتحديات التي تمثلها للمجتمع الدولي المخاطر المحتملة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الجماعات الإرهابية – فضلا عن اقتناء الأسلحة التقليدية أو استخدامها وصلتها بالجريمة العابرة للحدود الوطنية – أصبح أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه البشرية، وبالتالي فهي مصدر قلق عميق أيضاً.

وتود أوروغواي أن تشدد على أهمية وقف انتشار الأسلحة التقليدية في مناطق النزاع. فالأسلحة التقليدية هي أسلحة دمار شامل حقيقية. كما تسهم تجارة الأسلحة والاتجار بها مع الأطراف المتحاربة في النزاعات المسلحة بشكل مباشر في معاناة المدنيين وموتهم.

إننا نتكلم عن نزع السلاح، وهناك بيانات متاحة تتحدث عن نفسها بصورة صريحة ومدوية. ووفقا لمعهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن نسبة ٧٤ في المائة من إجمالي حجم صادرات الأسلحة في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١١ كانت من نصيب الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي الإنفاق العسكري في عام ٢٠١٦ ما قيمته ١ ٦٩، ١ تريليون دولار، وهو أعلى من الإنفاق في عام ٢٠١٥. لذلك، وعندما يتعلق الأمر بنزع السلاح، فإن أوروغواي مقتنعة بأن المعاهدة التاريخية لتجارة الأسلحة هي خطوة أساسية نحو تنظيم دولي وتجارة دولية تتحلى بمزيد من المسؤولية في مجال الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها. وسيكون لتنظيم تلك التجارة آثار أساسية في النزاعات المسلحة، وفي المقام الأول على الضحايا المدنيين للعنف المسلح.

السيدة يوسف (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم لتوجيه عمل اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في الاضطلاع بمسؤوليات اللجنة.

ووفدي يؤيد وفد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

من الواضح أن حالة السلم والأمن العالميين أضحت مثيرة للقلق بشكل متزايد. فمن جهة، يتزايد تحديث الأسلحة النووية وتكديسها، ومن جهة أخرى، نرى محاولات جديدة ترمي إلى تقويض نظام عدم الانتشار. ويحدث كل ذلك في سياق حالة عالمية تتسم، كما يقول الأمين العام، بديناميات القوة التي هي في تغير مستمر. ولم يحدث في أي وقت من الأوقات منذ نهاية الحرب الباردة، أن كانت الحكمة والدبلوماسية والتعامل الحذر مع المسائل الأمنية بهذه الأهمية البالغة كما هي اليوم. وفي رأينا، فإن هذه هي الطريقة التي ينبغي أن يُنظر بها إلى مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب إزالة خطر استخدام الأسلحة النووية بصورة جدية.

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأركانها الثلاثة لا تزال تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي

لعدم الانتشار النووي. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت في ٧ تموز/يوليه، هي بالفعل خطوة هامة نحو تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ونعتقد أنها تكمل معاهدة عدم الانتشار النووي وتعززها.

وتشدد إثيوبيا على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز السلام والأمن العالميين، ولا سيما مساهمتها في تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نتشاطر الشواغل التي أعربت عنها عدة وفود حول عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. إننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الانخراط بشكل استباقي في تلك العملية بروح من التفاهم المتبادل. إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أمر أساسي للسلام والأمن العالميين والاستقرار في المنطقة.

تؤكد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضا باسم معاهدة بليندابا، مجددا على مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وتوفر حماية للأراضي الأفريقية، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، عن طريق منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر تجارب هذه الأسلحة. ولا تزال إثيوبيا ملتزمة بالمعاهدة.

وإذ نؤكد مجددا دعمنا القوي لتحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، فإننا نرحب أيضا بعقد المؤتمر الوزاري العاشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر. ونعتقد أن المعاهدة توفر الإطار المناسب لمواصلة وقف تطوير الأسلحة النووية وانتشارها. نحن ندعو الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك على سبيل الاستعجال. ونخص بهذه الدعوة الدول التي ترد أسماؤها في المرفق ٢ للمعاهدة، والتي يشكل تصديقها أمرا ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

وننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في التأكيد من جديد على أهمية العمل المنوط بمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف لنزع السلاح. ونعرب عن قلقنا إزاء المأزق الذي حال دون اضطلاع المؤتمر بولايته. إن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هي أيضا منبر هام لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نرحب باختتام أعمالها بشأن بند جدول الأعمال ”التوصيات المتعلقة بالتدابير العلمية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“ في الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٧. وإذ تبدأ الهيئة دورتها المقبلة، نأمل في أن تتم محاكاة هذا النجاح فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح النووي.

ونود أن نؤكد مجدداً أن الإزالة التامة للأسلحة النووية تظل هي الضمان المطلق الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونكرر أيضا دعوتنا إلى تقديم ضمانات الأمن السلبية غير المشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، لحين الإزالة التامة لتلك الأسلحة.

لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتصنيعها وحيازتها وتداولها، فضلا عن تراكمها المفرط، مصدرا للقلق الشديد في أجزاء كثيرة من العالم. ولهذا السبب على وجه التحديد، يشكّل تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية والالتزامات التعاهدية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمراً بالغ الأهمية. وفي ذلك الصدد، ما نزال ملتزمين ببرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع

جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث، المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٨.

السيدة عبدالله سيتاو (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن وفد بروني دار السلام، أود أن أعرب عن أحر تهانيّ لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وأيضا لأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

تؤيد بروني دار السلام البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/72/PV.2).

وعلى مدى عقود من الزمن، شهدنا تطورا غير عادي في الطرق التي تعالج بها البلدانُ التحديات الأمنية الناشئة. تؤدي المنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة دورا هاما في تنسيق وتعزيز الاستجابات العالمية للتهديدات العالمية المتزايدة. وفي مواجهة هذه التحديات، توفر اتفاقيات نزع السلاح أساسا حيويا في صون السلام والاستقرار على الصعيد الدولي. وتدرك بروني دار السلام، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، أنه لا يمكن تحقيق القدرة الكاملة لاتفاقيات نزع السلاح بدون التعاون فيما بين الدول الأعضاء والشركاء. وتشدد بروني دار السلام على أهمية الحوار السلمي والمفاوضات، وبناء القدرات، وتبادل المعلومات الاستخبارية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في التعامل مع التهديدات الأمنية والحفاظ على السلام والأمن عموما.

ومن الأهمية بمكان أن نستمر في حشد الاعتراف المتزايد بالعواقب الوخيمة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل على السلام والأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد العالمي وتحويله إلى تدابير قابلة للتنفيذ. وكجزء من إسهامات بروني دار السلام في الجهود الإقليمية لصون السلام والأمن والازدهار على الصعيد الإقليمي، فإنها تظل ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ولكفالة التنفيذ الكامل للمعاهدة، ستواصل بروني دار السلام مع الدول الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا العمل مع جميع الأطراف المعنية لحل جميع المسائل المعلقة، وفقا لأهداف المعاهدة ومبادئها.

وبالإضافة إلى ذلك، تود بروني دار السلام أيضا أن تغتنم هذه الفرصة لكي تؤكد مجددا دعمها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار وتيسير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونحيط علما بالتقدم الذي يجري إحرازه حاليا مع اقتراب عملية الاستعراض المقبلة للمعاهدة، في عام ٢٠٢٠، ونتطلع إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومبادئ عدم الانتشار عموما.

كما أن بروني دار السلام ملتزمة بالعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتحقيق مقاصد وأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإذ يصادف هذا العام الذكرى السنوية الحادية والعشرين لإبرام المعاهدة، فإننا نحث الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على توقيع المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن لكي تدخل حيز النفاذ وتعزز جهودنا الجماعية لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

كما أن الاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية هذا العام موضع ترحيب كبير. ومع الطابع الدينامي الذي لا يمكن التنبؤ به لبيئتنا الأمنية، فإن المعاهدة خطوة هامة نحو التطلع المشترك إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وفي المقام الأول، يبعث اعتمادها برسالة قوية مفادها أن الأسلحة النووية غير مقبولة ومرفوضة رفضا قاطعا. ونثني على البلدان التي وقعت على المعاهدة في الشهر الماضي. وتتطلع بروني دار السلام إلى الانضمام إليها في المستقبل القريب.

وبالمثل، تدرك بروني دار السلام الأهمية الكبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتنوه بالعمل الجيد الذي قامت به منظمة

حظر الأسلحة الكيميائية على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية من أجل تحقيق الرؤية المتمثلة في عالم خال من الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، فمن دواعي القلق العميق أنه لا تزال هناك محاولات لاستخدام الأسلحة الكيميائية، ولا سيما من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول. وفي هذا الصدد، تشارك بروني دار السلام المجتمع الدولي في إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية أينما وحيثما قد يحدث بصرف النظر عن المُستخدم. ونؤكد مجددا على دعمنا للتنفيذ الفعال للاتفاقية من خلال التشريعات الوطنية والهيئات التنظيمية ذات الصلة، فضلا عن مبادرات بناء القدرات والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف.

ونود أيضا أن نؤكد مجددا على التزامنا باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بوصفها عنصرا أساسيا يقوم عليه كل جهد يبذله المجتمع الدولي في مواجهة التهديدات الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل، لا سيما في عالم من التقدم التكنولوجي والعلمي الهائل. وتعتقد بروني دار السلام أن تعزيز التعاون العالمي بشأن الاتفاقية من شأنه أن يتيح المجال أمامنا للتخفيف بصورة مشتركة من تهديدات الهجمات البيولوجية والقضاء عليها، مع السعي إلى تحقيق أهدافنا الإنمائية سلميا لصالح البشرية.

لا يزال الإرهاب يشكل أحد أخطر التهديدات الأمنية. وكي نتصدى لها بطريقة شاملة، فإننا نقر بالأهمية القصوى لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، تود بروني دار السلام أن تؤكد من جديد تأييدها القوي لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، الذي يدعو إلى وضع إطار للحيلولة دون حصول الإرهابيين وغيرهم من الجهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل.

وقد وضعت بروني دار السلام استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب، يعززها بشكل أكبر التعاون الوثيق وتبادل المعلومات بين مختلف الوكالات الأمنية.

ونرحب أيضا بإنشاء مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب وتعيين وكيل الأمين العام له، السيد فلاديمير إيفانوفيتش فورونكوف في حزيران/يونيه. ونحن على ثقة من أن هذا المكتب سيسمح بقدر أكبر من التنسيق والقدرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونرحب أيضا بتركيز المكتب على تقديم المساعدة للدول الأعضاء في مجال بناء القدرات.

ختاما، تود بروني دار السلام أن تؤكد مجددا على أهمية عمل اللجنة الأولى كجزء أساسي من الهدف العام للأمم المتحدة المتمثل في تعزيز التنمية المستدامة وبناء مستقبل أفضل للجميع. وتحقيقا لذلك، ستواصل بروني دار السلام العمل بصورة بناءة مع جميع البلدان والهيئات المعنية للمساعدة في تحقيق نتائج إيجابية وملموسة في اللجنة.

السيدة فوفانا (بوركينا فاسو) (*تكلمت بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. كما أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، دعم وفدي وتعاونه الكامل من أجل تنفيذ عملنا بسلاسة.

تؤيد بوركينا فاسو البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

ولأن السلم والأمن والتنمية على المحك، فإن معالجة مسألة نزع السلاح تتطلب من المجتمع الدولي بأسره أن يعمل كفريق واحد. وبالنظر إلى نطاق الأهداف، فإن الأمر نفسه ينطبق على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية على السواء.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمثل بلاء للبشرية جمعاء من حيث عدد الضحايا الذين تتسبب في

سقوطهم كل عام في جميع أنحاء العالم. وهي مصدر قلق حقيقي لبوركينا فاسو، لأن هذه الأسلحة تشكل تهديدا للسلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، وخاصة في غرب أفريقيا. وحتى لو لم تكن السبب المباشر للأزمات والنزاعات، فإنها تغذيها وتؤججها. كما أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في سياق الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، تؤجج العنف المسلح وتعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول للخطر.

واسمحوا لي أن أشيد بالإرادة السياسية وتصميم الدول على اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، ومن ثم توفير استجابة جماعية ملائمة لتنظيم نقل الأسلحة. ويرحب وفدي أيضاً بعقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر في جنيف. وندعو كل الجهات الفاعلة، ولا سيما الدول، إلى إبداء مسؤوليتها والتزامها من خلال التنفيذ الكامل للمعاهدة وكفالة تحقيق عالميتها. ونحن على ثقة بأن معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك الصك الدولي للتعقب، يمكن أن يزيد من كفاءة وفعالية الصكوك دون الإقليمية القائمة، بما في ذلك اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، التي اعتُمدت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو تدبير لنزع السلاح وعدم الانتشار يسهم في تعزيز النظام المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك السلام والأمن الدوليين. ولذلك، يرحب بلدي بإنشاء هذه المناطق في مختلف أنحاء العالم، وأفريقيا واحدة منها بفضل معاهدة بليندابا. ويدعو وفدي إلى إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط، وفقا لقرار عام ١٩٩٥ وخطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وبعد أكثر من عقدين من اعتمادها، لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد. ويشعر وفدي بالقلق إزاء هذا الوضع، ويود أن يؤكد مجددا على أهمية دور المعاهدة ومكانها في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نرحب بعقد المؤتمر العاشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٠ أيلول/سبتمبر في نيويورك. ويدعو وفدي الدول التي يلزم توقيعها وتصديقها عليها إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى دخول المعاهدة حيز النفاذ.

ويرحب وفدي بالتقدم الذي أحرزته هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح هذا العام، حيث اعتمدت توصيات بتوافق الآراء بشأن تدابير محددة لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، بعد قرابة عقدين من الجمود. وبالإضافة إلى ذلك، يرحب وفدي باعتماد الفريق العامل المفتوح العضوية بتوافق الآراء أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

أخيرا، نرحب باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه، من جانب١٢٢ دولة وفتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر. إن اعتماد هذه المعاهدة يسمح لنا باستكمال الهيكل القانوني لحظر أسلحة الدمار الشامل.

لقد أدرك المجتمع الدولي منذ أمد بعيد الآثار المدمرة لتراكم الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، ودعا إلى نزع السلاح. وهذا النداء أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى بسبب عدد وتعقد التهديدات والتحديات التي تواجه البشرية.

وفي الختام، تؤكد بوركينا فاسو مجددا ثقتها في نزع السلاح العام والكامل وهو تدبير مفيد لرفاهية البشرية. وتحقيقا لهذه

الغاية، يعد الامتثال الصارم والفعلي من جانب الجميع للالتزامات بموجب الصكوك الدولية لنزع السلاح ضرورة حتمية إن أردنا العيش في عالم يسوده السلام وبناء عالم أفضل للأجيال القادمة.

السيد إيدريزي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على توليكم دوركم كرئيس للجنة الأولى في الدورة الثانية والسبعين. ويمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل من الوفد الألباني.

تؤيد ألبانيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

يتزايد تعقد البيئة الأمنية بوتيرة تتطلب رد فعل فوري قوي ومتعدد الأطراف من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية على السواء. ومن الواضح أن الأخطار التي تهدد المشهد الأمني في جنوب شرق آسيا تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي بأسره. وكما ذكر السيد إيدي راما، رئيس الوزراء، في الخطاب الذي ألقاه في المناقشة العامة،

> ”... أزمة طال أمدها وتفاقمت في الآونة الأخيرة بسبب نظام استبدادي ومتعنت ومذعور... أعادت الخوف المروع من مواجهة نووية.“ (A/72/PV.15، صفحة ٢٣)

إن البرامج النووية والتسيارية التي طورتها كوريا الشمالية تذكرنا بضرورة الحفاظ على زخم الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن بالإجماع والالتزام بجميع قراراته والامتثال لها، بما في ذلك القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧). إضافة إلى ذلك، يجب أن نركز على التنفيذ الحتمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بغية منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة، وتعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والنهوض بهدف تحقيق نزع السلاح النووي..

وتضم ألبانيا صوتها إلى الأعضاء الآخرين في الدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها في وقت مبكر، الأمر الذي يظل يشكل إسهاما كبيرا في السلام والأمن في العالم. ويكتسي التوقيع والتصديق الشاملان على المعاهدة، ولا سيما من جانب الدول الأعضاء المدرجة في المرفق ٢، أهمية بالغة ويمثل إسهاما لا يمكن إنكاره في فعالية المعاهدة ومصداقيتها من أجل تحقيق الأمن العالمي، على نحو ما أعيد تأكيده في قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦). وعلاوة على ذلك، فإن ألبانيا تؤيد الآخرين في السعي إلى التفاوض على نحو عاجل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرام هذه المعاهدة.

أما على الصعيدين الوطني والدولي، فإننا نؤيد الهدف الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، واتباع نهج قائم على نزع السلاح النووي عالميا بصورة تدريجية. وتؤيد ألبانيا بقوة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار، حيث أنها ستتيح المجال أمام إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي الكامل، وبالتأكيد، الاستقرار. بيد أن نزع السلاح النووي لا يمكن أن يكون جديرا بالثقة ولا فعالا، إذا لم تكن دول معينة حائزة للأسلحة النووية جزءا من هذا النهج وإذا لم تسمح هذه الدول بإنشاء آلية للتحقق.

إن الإنجازات التي شهدناها في وضع خطة العمل الشاملة المشتركة تثبت أن تعددية الأطراف يمكن أن تكون أيضا مجدية في التوصل إلى اتفاقات طويلة الأمد. وإذا أُريد لتعددية الأطراف أن تكون فعالة، ينبغي لنا الالتزام بالاستمرار في العمل بشأن الحلول السلمية والشاملة التي تحققت بالفعل. وتتطلب الإنجازات التاريخية للعمل الدبلوماسي الناجح، كما هو الحال

بالنسبة لخطة العمل الشاملة المشتركة التي أيدها مجلس الأمن، مشاركة جميع الأطراف في تحقيق تنفيذها الكامل.

كما يتطلب إجراء مزيد من التخفيضات في برامج الأسلحة النووية الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يكتسي نظام الضمانات التابع لها أهمية أساسية بالنسبة لنظام عدم الانتشار. وقد أبرمت ألبانيا اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة، ووقعت وصدقت على البروتوكول الإضافي. ويكتسي الأمن النووي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة أهمية بالغة. إن ألبانيا دولة مشاركة في قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاتجار غير المشروع، كما تشارك في الخطة العالمية للوكالة لمكافحة الإرهاب النووي. وفي هذا الصدد، وضعنا استراتيجية ونفذنا جميع التدابير الضرورية لتعزيز قدراتنا على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة.

يعلق بلدي أهمية كبيرة على معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن نظم مراقبة الصادرات كوسيلة لمنع هذا الانتشار. ولذلك، فإن ألبانيا لا تقدم أي شكل من أشكال الدعم أو المساعدة إلى الجهات من غير الدول التي تحاول استحداث أسلحة دمار شامل أو حيازتها أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو استعمالها. ونؤيد تماما جميع الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وإذ يساور ألبانيا القلق إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية في القرن الحادي والعشرين، فإنها تدعم الدول الأعضاء التي تلتزم باتفاقية الأسلحة الكيميائية وتبقيها على رأس أولوياتها.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة الألبانية تظل باستمرار ملتزمة بمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد اللازمة لتطوير هذه الأسلحة من جانب الدول والجهات من غير الدول، الباعثة على القلق من حيث الانتشار. كما رحبنا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بشأن منع انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها. وفي هذا الإطار، نعمل في سبيل وضع استراتيجية وطنية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتي يُنتظر أن يوافق عليها مجلس الوزراء في عام ٢٠١٨.

في جميع أنحاء العالم، يواجه المواطنون آفة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق الاتجار غير المشروع. وتلتزم حكومة ألبانيا بتنفيذ المواثيق والاتفاقات الدولية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتتقيد بها. وأصبحت هذه الاتفاقات جزءا من تشريعاتنا الوطنية ويجري تحسينها باستمرار.

إن جمهورية ألبانيا ترى أن التعاون الإقليمي وتولي زمام الأمور على الصعيد الإقليمي ليسا مجرد شرطين مسبقين للتكامل الأوروبي، ولكنهما ضروريان أيضا لتغيير صورة منطقتنا. ويتجسد هذا التوجه في سياسة ألبانيا الخارجية في مشاركتنا الفعالة في جميع المبادرات والمنظمات المتعددة الأطراف العاملة في منطقة جنوب شرق أوروبا وخارجها.

وإذ تدرك ألبانيا الآثار السلبية للعنف الناجم عن التداول المنفلت للأسلحة بأنواعها، فقد أبدت التزامها بتحقيق عالمية معاهدة تجارة الأسلحة، وكانت من أوائل الدول التي التزمت بالمعاهدة. ونعتقد أن المعاهدة ستسهم في جعل العالم مكانا أكثر أمانا، وستساعد على وضع معايير عالمية لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة.

إن العالم يستحق عنايتنا في تحويله من ساحة محفوفة بالتهديدات ولا يمكن التنبؤ بها إلى مكان آمن يعمه السلام لسكانه. ونحن، الدول الأعضاء، موجودون هنا في الأمم المتحدة لكي نعمل بحزم على حل المشاكل التي تنشأ في مختلف أنحاء العالم؛ وبرامجنا مترابطة ومتعاضدة. ولا يمكن تحقيق أي تنمية في غيبة حقوق الإنسان والسلام.

السيد باي (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة، نود أن ننضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة في الدورة الثانية والسبعين. ومن نفس المنطلق، نتقدم بالتهنئة أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين. ونحن على ثقة بأنه بفضل قيادتكم، فإنكم ستديرون أعمال اللجنة الأولى لتحقيق النجاح. ونؤكد لكم تأييد فيجي.

تؤيد فيجي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

لقد اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لإنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان الرخاء للجميع. ويحظى الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بأهمية خاصة في دعوته إلى إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع. إن الصلة بين نزع السلاح والتنمية تحظى بالاعتراف على نطاق واسع منذ عقود عديدة. والمادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، على سبيل المثال، تنيط بمجلس الأمن تيسير نزع السلاح،

”رغبة في إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح“.

وعلى الرغم من هذه الأحكام، فإن احتمال التخلي عنا يحيق بنا الآن أكثر من أي وقت مضى مع استمرار وجود الأسلحة النووية التي تهدد وجودنا في حد ذاته. إن فيجي دولة جزرية صغيرة نامية، وهذا يؤدي إلى تفاقم التحديات المتزايدة التي نواجهها بالفعل يوميا بفعل آثار تغير المناخ.

إن فيجي نصير قوي في إبراز التحديات التي يشكلها تغير المناخ، ليس بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة فحسب، بل بالنسبة لنا جميعا، نحن الممثلين، هنا اليوم. وكما أشار ممثل دومينيكا، فإنه يتعين على فيجي أيضا النظر في مواضيع مثل إعادة توطين سكان بأكملهم واحتمال فقدان هويتنا الثقافية والعواقب على الأمن العالمي والإقليمي والنزاعات المحتملة التي يمكن أن تنشأ فيما يتعلق باللاجئين بسبب تغير المناخ. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، فإن المعركة شاقة حيث كان علينا دوما التصدي لتحديات لم تنشأ نتيجة إجراءات اتخذناها.

وكما أننا تحت رحمة المجتمع الدولي في الحد من انبعاثاته من الكربون، فإن فيجي أيضا تحت رحمة الدول الحائزة للأسلحة النووية في القضاء على خطر نشوب نزاع نووي. وتؤكد فيجي مجددا موقفها المبدئي المتمثل في أن نزع السلاح النووي أمر حيوي لبقاء الجميع، وتتشاطر القلق العالمي إزاء استمرار امتلاك الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه الأسلحة.

وتبين نظرة متعمقة في تاريخ منطقة المحيط الهادئ الدمارَ الذي خلفته التجارب النووية التي أجريت في أكثر من ٣٠٠ من جزرنا. فبالإضافة إلى الآثار البيئية الطويلة الأمد، فإنه مما يبعث على المزيد من القلق أن الأشخاص الذين عانوا جراء تلك التجارب النووية لم يجر حتى يومنا هذا تعويضهم أو على الأقل إنصافهم.

وأوكد مرة أخرى ما كررته حكومة فيجي مرارا في مختلف المنتديات – إن صمت بعض الدول المعتدية يصم الآذان. فهي لا تتحمل أي مسؤولية عما وقع في الماضي ولا توافق على اتخاذ خطوات قانونية لإحداث تغيير ملزم، ولا تعوض عن الضرر في الوقت الحاضر، بل لا تتعهد بأي التزامات في المستقبل. ويبرهن ذلك السلوك على تجاهل مطلق للبشرية.

ومع ذلك، لا تزال فيجي تضطلع بدورها. فنحن نؤيد تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ونشجع الدول على إنشاء هذه المناطق في الأقاليم التابعة لها. وبوصفه خطوة نحو نزع السلاح النووي الكامل، انضمت فيجي إلى بلدان جزر المحيط الهادئ في جهود الحفاظ على المنطقة خالية من الأسلحة النووية عن طريق إبرام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

في جنوب المحيط الهادئ في عام ١٩٨٥ المعروفة أيضا باسم معاهدة راروتونغا. وبالإضافة إلى ذلك، كانت فيجي أيضا من أوائل الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث البلدان التي لم تصدق بعد على هاتين المعاهدتين على أن تفعل ذلك.

وكانت فيجي أيضا من بين أولى الدول الـ ٥٠ التي وقعت على صك التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية عند فتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وخلال فترة التفاوض، بذلت فيجي مساع حثيثة، إلى جانب غيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل اعتماد اتفاق دولي ملزم قانونا بشأن الحظر الشامل للأسلحة النووية بهدف القضاء التام عليها في نهاية المطاف. ونشجع الدول الأخرى على التوقيع على المعاهدة ونرى أن ذلك سيسهم في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. إن شعب فيجي ومنطقة المحيط الهادئ، ا لا يطمحان إلا إلى الحظر الكامل للأسلحة النووية والاتجار بها، علاوة على اتخاذ خطوات ملموسة لتوفير سبل فعالة لإنصاف أولئك الذين يعانون من آثار التجارب النووية، لأن ذلك يعدُّ مسألة أخلاقية وقانونية على حد سواء.

وتؤكد فيجي مرة أخرى ضرورة إشراك المرأة في جميع مفاوضات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، لا سيما وأن النساء والأطفال هم أكثر الفئات من ضحايا تلك النزاعات. وعليه، تؤيد فيجي تماما مشاركة المرأة في مفاوضات نزع السلاح.

وقبل أن أختتم بياني، نود التذكير بأولئك الذين لقوا حتفهم وضحوا في الماضي سعيا إلى تنفيذ هذه المبادرة. ونعرب أيضا عن تقديرنا الخاص لحياة الضحايا الأبرياء والأسر والأفراد الذين عانوا من جراء التجارب النووية. وإن فيجي على استعداد للمشاركة البناءة في المضي قدما بجهود الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. وترى فيجي، استنادا إلى إرادتها السياسية وطابعها التعاوني، أن بالإمكان توحيد صفوف اللجنة الأولى لأجل كفالة تحقيق عالم سلمي.

السيد مولدوغازيف (قيرغيزستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لهذه المناصب العليا، وأن أتمنى لكم النجاح في عملكم.

إننا نواجه اليوم تهديدات غير مسبوقة في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك الصدد، تواجه اللجنة الأولى عددا من المهام ذات الأهمية البالغة التي سيكفل الوفاء بها تحقيق السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وما تزال قيرغيزستان ملتزمة بأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وما برحت تدعو دائما إلى فكرة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وترى قيرغيزستان أيضا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعدُّ أحد الصكوك الأساسية والفعالة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. بيد أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ، بسبب عدم توقيع بعض البلدان أو تصديقها عليها. وندعو تلك الدول إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. ونحتفل بـ٢٩ آب/أغسطس بوصفه يوما دوليا لمناهضة التجارب النووية – وهو يوم ترمي فيه الأحداث والأنشطة والرسائل التعليمية إلى جذب الاهتمام العالمي، وتشدد على ضرورة توحيد الجهود الرامية إلى منع إجراء المزيد من تجارب الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ، فإن جميع الدول ملتزمة بالوقف الاختياري للتجارب النووية، ماعدا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وندين التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحت سطح الأرض في أيلول/سبتمبر. وقد انتهك ذلك البلد القواعد العالمية لمكافحة

تفجيرات التجارب النووية، علاوة على تحديه لمجلس الأمن والمجتمع الدولي.

وإذ نأخذ في الاعتبار تزايد نشاط التنظيمات الإرهابية، فإننا نود الإشارة إلى خطر حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. ويتعين علينا اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

وتتمثل بعض الخطوات الهامة التي يمكن اتخاذها في مجال نزع السلاح النووي في تنفيذ المبادرات التالية: تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ونرى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعدُّ نهجا فعالا في تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وترحب قيرغيزستان ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا والتصديق على بروتوكولها المتعلق بالضمانات الأمنية السلبية. وندعو البلدان إلى التصديق على ذلك الصك في أقرب وقت ممكن.

فقد تسببت التجارب النووية في الضرر لبعض أكثر الشعوب والنظم الإيكولوجية ضعفا. ويولي وفد بلدي أهمية كبيرة لمسألة تخفيف الآثار البيئية المترتبة عن استخراج اليورانيوم وما يرتبط به من أنشطة دورة الوقود النووي في إنتاج الأسلحة النووية.

السيدة لوت (إستونيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إذ نؤيد تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2)، نود أن نسلط الضوء على بعض المسائل المحددة التي توليها إستونيا أهمية خاصة في هذه الدورة للجنة الأولى.

إننا نعيش في عالم يعج بالنزاعات والتوترات، بعضها ناشئ في حين لا يزال بعضها مستعرا أو كامنا، ولكنها جميعا تتسم بأنها أكثر تعقيدا من أي وقت مضى في سياق التحديات الأمنية الراهنة. ويّذكّرنا ما شهدناه في السنوات الأخيرة في سورية وليبيا، ولا سيما النزاع في أوكرانيا – وهو أوضح مثال على الحرب الهجينة التي تشن ضد الدول ذات السيادة – بأنه ينبغي أن نتحلى جميعا باليقظة. فلا يوجد مجتمع بمنأى تماما عن هذه التهديدات المختلطة. فالتهديدات المختلطة وأمن الفضاء الإلكتروني وانتشار أسلحة الدمار الشامل على يد الإرهابيين جميعها عوامل تزيد من ضرورة التصدي لها من جانب المجتمع الدولي على وجه الإلحاح وبمزيد من العزم. ولذلك، يجب علينا أن نبذل الجهود ونحرز تقدما نحو تحقيق عالمية الاتفاقية والتنفيذ الفعال للقانون الدولي الحالي، بما في ذلك الصكوك والنظم المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. فمواطنونا لا يتوقعون منا أقل من ذلك.

ولا ريب أن انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يشكّل تهديدا خطيرا. وعليه، فإننا ندين بأشد العبارات الممكنة جميع التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فضلا عن استمرار أنشطتها الرامية إلى تطوير أسلحتها النووية وبرامج قذائفها التسيارية. ونحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تغيير مسارها هذا والعودة إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية.

كما ندين بأشد العبارات الممكنة جميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف كان وأينما كان وتحت أي ظرف من الظروف. ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية على النحو الذي أكدته بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وتجب المساءلة عن أي استخدام

للأسلحة الكيميائية سواء كان ذلك من خلال الهجمات التي تشنها الدول أو من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول.

وتعد آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أمرا حيويا لتحديد هوية المسؤولين. ولذلك، فإننا على اقتناع تام بأنه ينبغي تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة على الفور. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد. ونتوقع أن تتخذ اللجنة الأولى قرارا قويا بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وستظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الركيزة الأساسية الحقيقية للجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وكفالة الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتتشاطر إستونيا الهدف النهائي المتمثل في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وستواصل دعم نهج تدريجي نحو نزع السلاح النووي، ينبغي اتباعه بطريقة عملية وتتسم بالمسؤولية.

لهذه الغاية، أيدت إستونيا قراري الجمعية العامة ٧١/٢٥٩ ٧١/٢٥٨، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبشأن التحقق من نزع السلاح النووي، على التوالي. وتشارك إستونيا بنشاط في عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ونأمل أن تقربنا هذه العملية خطوة أخرى صوب بدء المفاوضات الرسمية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صك متعدد الأطراف حيوي الأهمية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونحث جميع الدول، لا سيما تلك التي يلزم انضمامها لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، على توقيع تلك المعاهدة والتصديق عليها دون مزيد من التأخير.

وإستونيا يسرها أن ترى تقدماً يُحرز بشأن أهداف معاهدة تجارة الأسلحة، كما يتضح من نتائج المؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدة، المعقود في جنيف. وينبغي ألا نتوانى في السعي إلى تحقيق عالمية المعاهدة وتعزيز الشفافية والتعاون في ذلك. وإستونيا، التي تسهم من خلال برامج الاتحاد الأوروبي للتوعية، وكذلك عن طريق تبادل خبراتها الفردية في مجال مراقبة الأسلحة والصادرات، لا تزال طرفاً ملتزماً في تلك المعاهدة.

ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى تعميم الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وتعزيزها. وعلى الرغم من أن القيود المالية حالت دون عقد اجتماعات الخبراء، سيكون من المهم التأكد من أن المؤتمرات القادمة للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية موضوعية. وإستونيا، بصفتها الرئيس المعين للبروتوكول الخامس للاتفاقية المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، ترى أنه من المهم الحفاظ على الزخم في تعزيز البروتوكول وتنفيذه. وبصورة أعم، يساورنا القلق إزاء المشاكل المالية لمختلف اتفاقيات نزع السلاح التي يوجد مقرها في جنيف، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بمسؤولياتها المالية لضمان أن تعمل الاتفاقيات بفعالية.

وتُسلِّم إستونيا بأن الأمن في عالم الفضاء الإلكتروني أصبح مسألة بالغة الأهمية في سياق الأمن الدولي الأوسع. وبالتالي، فإن دور الأمم المتحدة ومشاركتها عموما، واللجنة الأولى بصفة خاصة، أصبحا أكثر أهمية. ومن المؤسف أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لم يتمكن من التوصل إلى تقرير توافقي في عام ٢٠١٧ أو إحراز أي تقدم آخر. وإجمالاً، نرى أن فريق الخبراء الحكوميين كان شكلاً عملياً منتجاً. وعلى مر السنين، توصلت الأفرقة إلى توافق في الآراء بشأن عدد من التوصيات التي أقرتها الجمعية العامة مرارا. ومهمتنا كدول أن ننفذها بالكامل.

أخيراً، نحن مصممون على الإسهام في جهود المجتمع الدولي لتعزيز تنفيذ الصكوك الحالية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونريد أيضاً أن نقدم معرفتنا في مجال التنمية الشاملة للمناقشة

العالمية. وإستونيا تطمح إلى أن تصبح عضوا منتخبا في مجلس الأمن لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. ويشهد إعلان ترشحنا على التزام إستونيا الطويل الأجل بتحمل المزيد من المسؤولية في عالم معولم وتقديم مرئيات دولة صغيرة في المجلس.

السيد أوفسيانكو (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الروسي وأرمينيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وبلدي، بيلاروس، في بيان مشترك صادر عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بشأن ضمان الاستقرار العالمي في جميع أنحاء العالم.

إن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي يساورها بالغ القلق إزاء تزايد عدم الاستقرار والمخاطر والتهديدات، وزيادة النزاعات في العلاقات الدولية، وإضعاف مبادئ المساواة في المسؤولية عن السلام والاستقرار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. والعوامل التي تضر استقرارنا العام مستمرة في التزايد. واستمرار نشر نظام الدفاع الصاروخي العالمي، وتطوير أسلحة استراتيجية طويلة المدى غير نووية عالية الدقة، والتهديد بظهور أسلحة الضربة الأولى في الفضاء، والاختلالات الكمية والنوعية في مجال الأسلحة التقليدية، وعدم إحراز تقدم في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كلها تمثل تهديدات خطيرة متزايدة للسلم والأمن الدوليين وعقبة أمام إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي.

وفي ظل هذه الظروف، تؤكد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي مرة أخرى التزامها بمفهوم الاستقرار العالمي القائم على التعاون والأمن المتساوي وغير المجزأ. ونحن نؤيد استعادة الثقة وإعادة إقامة حوار بناء بغية منع خطر سباق التسلح وزيادة تصعيد النشاط العسكري الخطير، مما يضر بمصالحنا الأمنية الطويلة الأجل. وتؤكد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي استعدادها للمساعدة على تحسين المناخ السياسي والعسكري بكل الطرق الممكنة والعمل على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والسياسية حصرا، على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير المعترف بها عالميا ومبادئ القانون الدولي. والدول الأعضاء في المنظمة تؤكد مجدداً التزامها بهدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية، وإيمانها بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار والأساس للتقدم صوب نزع السلاح النووي من خلال تعزيز الاستقرار الدولي والأمن المتساوي وغير المجزأ لجميع الدول، دون استثناء. وندعو إلى الحفاظ على سلامتها ومقومات بقائها في إطار التزاماتنا الدولية. ولئن كنا نرحب بإبرام المعاهدات الدولية بشأن تخفيض الأسلحة النووية والحد منها، نود التأكيد على أهمية ضمان التزام جميع الأطراف بها بشكل صارم. ونحث جميع الدول ذات القدرات النووية العسكرية على المشاركة في مناقشة السبل الممكنة لزيادة طابع تعددية الأطراف لعملية تخفيض الأسلحة النووية والحد منها.

وتود الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي أن تبرز أهمية منع ظهور الأسلحة في الفضاء الخارجي وتحويل الفضاء إلى ساحة للصراع المسلح. وفي هذا الصدد، نؤيد وضع صك دولي ملزم قانونا في أقرب وقت ممكن يكفل الحفاظ على الفضاء الخارجي كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، على أساس مشروع المعاهدة الروسية – الصينية لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها فيما يتعلق بالأجسام في الفضاء الخارجي. ونشدد بشكل خاص على أهمية المبادرة الدولية والالتزام السياسي بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي كخطوة أولى نحو مشروع المعاهدة، وتدبير مهم للشفافية وبناء الثقة للنشاط الفضائي واستمرار الجهود لتعميم ذلك.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الخطر المتزايد لحيازة المنظمات الإرهابية والجماعات الإجرامية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية

بغية استخدامها في الإرهاب والتطرف العنيف والأنشطة الإجرامية الأخرى، فضلا عن الجهود التي تبذلها للوصول إلى التقنيات والمكونات لتلك الأسلحة. ولمواجهة هذا التهديد، من الضروري تحسين الإطار القانوني الدولي ذي الصلة. وإننا نعتبر ذلك مسألة ملحة للغاية، ونؤيد استخدام مؤتمر نزع السلاح في جنيف لوضع اتفاقية دولية لمكافحة أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

وتحديد الأسلحة أداة هامة لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. وجميع التدابير في هذا المجال ينبغي أن تمتثل للمبادئ الأساسية المكرسة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح لعام ١٩٧٨ (A/S-10/4)، التي لا تزال ذات صلة كاملة. ومن الأهمية بمكان أن أي تدابير بشأن الحد من الأسلحة وتحديدها ينبغي أن تكون عادلة ومتوازنة تهدف حقا إلى المساعدة في تعزيز أمن جميع الدول، وليست مجرد حبر على ورق.

وتظل الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ملتزمة باتخاذ تدابير فعالة لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة لهذه الأسلحة. ونؤيد توحيد جهود جميع الدول في الكفاح من أجل تعزيز الاستقرار العالمي من جميع جوانبه كأساس لسلام دائم وأمن موثوق ومتكافئ وغير مجزأ للجميع. ولتحقيق ذلك، ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى البدء في العمل على وضع برنامج متكامل يستند إلى المبادئ التالية.

وعلى الصعيد السياسي، يشمل ذلك التقيد الصارم من جانب جميع الدول وارتباطات الدول والمنظمات الدولية بجميع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وقواعد القانون الدولي ومبادئه المعترف بها عموما التي تنظم، في جملة أمور، المسائل المتعلقة باستخدام القوة، واعتماد تدابير الإنفاذ، واحترام المصالح المشروعة للدول والشعوب في تسوية المشاكل الدولية الملحة، والنظر في الحالات الإقليمية، وكذلك عدم قبول التدخل غير المأذون به في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وعلى الصعيد العسكري، يتعلق الأمر باستمرار تحديد القدرات العسكرية، وتوفير تدابير بناء الثقة والأمن والشفافية والقدرة على التنبؤ، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعن اتخاذ أي خطوة لبناء قوة عسكرية قد يعتبر أعضاء آخرون في المجتمع الدولي أنها تهدد أمنهم القومي، مما يجبرهم على الاستجابة باتخاذ تدابير ترمي إلى استعادة توازن القوى.

وتحث الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي مرة أخرى جميع أعضاء المجتمع الدولي على العمل على أساس تلك المبادئ، التي تهدف إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي، ونحن عازمون على تعزيز الحوار والتعاون مع جميع الدول والمنظمات الدولية المهتمة على هذا الأساس، بما في ذلك بغية تعزيز جدوى الصكوك الرئيسية المتعددة الأطراف في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى خلال هذه الدورة، متمنية لكم كل النجاح في مساعيكم.

بالإضافة إلى تأييد البيان الذي أدلى به سابقا المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2)، أود أن أضيف بعض التعليقات بصفتي الوطنية.

إن الحالة الأمنية العالمية اليوم تواجه أزمات انتشار غير مسبوقة، على نحو ما تجلى مؤخرا في التجربة النووية السادسة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تدينها سلوفينيا بشدة. لقد شكلت انتهاكا خطيرا للعديد من قرارات مجلس الأمن وتسلط الضوء على أهمية التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن علينا أن نحقق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية تدريجيا، من خلال التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية. وبالنسبة لسلوفينيا، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وتطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونعتقد أنه ثمة تقدم قد تحقق في المجالات الثلاثة. تبين خطة العمل الشاملة المشتركة بوضوح أنه حتى أكثر المسائل صعوبة يمكن حلها بالوسائل الدبلوماسية والسلمية. ولذلك تعول سلوفينيا على استمرار الامتثال للاتفاق النووي من جانب جميع الأطراف، وتثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لما تقوم به من دور هام في مجال الرصد فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي.

في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، اتفقنا على اتباع خطة عمل تدريجية تتضمن تدابير عملية، بما في ذلك في مجال نزع السلاح، الذي نلتزم به جميعا. وقد أيدت سلوفينيا القرارات والأنشطة التي تركز على تحقيق نتائج محددة وملموسة تتعلق باتباع نهج تدريجي لنزع السلاح. ويشمل هذا حظر التجارب النووية والشفافية في مجال القذائف التسيارية، والتحقق من نزع السلاح النووي، وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وتخفيض درجة الاستعداد للأسلحة النووية، وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية والحفاظ عليها. ونعتقد أنه تم إحراز تقدم كبير في جميع مجالات نزع السلاح هذه، ونشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على المشاركة في هذه المبادرات. ونرى أن نزع السلاح النووي الفعال الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه لا يستلزم توافر الظروف التقنية والأمنية الملائمة فحسب، بل والمشاركة النشطة للدول الحائزة للأسلحة النووية. كما أود الإشارة إلى أنه تحديدا بسبب تشبث بلدي بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة الذرية، فقد كرسنا حلقة نقاش للحوكمة النووية العالمية في منتدى بليد الاستراتيجي لهذا العام.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، أود أن أكرر إدانتنا القوية لأي استخدام للأسلحة الكيميائية، ولا سيما استخدامها المؤكد في سورية. وتدعم سلوفينيا عمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وتمديد ولايتها، فضلا عن العمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها وبعثة تقصي الحقائق وفريق تقييم الإعلانات التابعين لها، وندعو إلى وصولها غير المشروط إلى جميع المناطق المعنية. وفي تطور إيجابي، نود أن نرحب باستكمال التحقق من تدمير ما تبقى من مخزونات روسيا من الأسلحة الكيميائية المعلن عنها، الأمر الذي يشكل في الواقع خطوة هامة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

أود أن أواصل بالتأكيد مجددا على قلقنا الشديد إزاء تزايد أعداد ضحايا الألغام والذخائر العنقودية. ما برحت سلوفينيا تولي أهمية كبيرة لمساعدة الضحايا، الأمر الذي يمثل بالنسبة لنا تجسيدا حقيقيا لروح اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. وغالبا ما يعني الالتزام تجاه جميع الضحايا وأسرهم توفير الرعاية مدى الحياة، ويجب علينا أن نكفل إعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي ومشاركتهم الكاملة في جميع مجالات المجتمع على قدم المساواة وبطريقة مستدامة. وما فتئت سلوفينيا تقوم بدور نشط في مجال تقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام والذخائر العنقودية من خلال الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري، الذي أنشأته حكومة سلوفينيا في آذار/مارس عام ١٩٩٨ للمساعدة في التعامل مع الأزمات الإنسانية الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد وغيرها من مخلفات الحرب غير المنفجرة في منطقتنا، جنوب شرق أوروبا. وقد شجعت النتائج الباهرة التي حققناها في بلدان المنطقة على مواصلة التعاون، ويشارك الصندوق اليوم بنشاط في العديد من المناطق والبلدان المتأثرة بالألغام في جميع أنحاء العالم.

وقد استجابت سلوفينيا من خلال الصندوق – وغيره من الجهات المانحة، التي نعرب عن خالص امتناننا لها – لاحتياجات الأطفال والبالغين المتأثرين بالنزاعات في دول ومناطق مختلفة. وقد تم تدمير أكثر من ١,٣ مليون قطعة من فائض الذخيرة، مع إزالة أكثر من ٢٧٧٠٠٠ قطعة من الذخائر الخطرة و ٩١ طنا من الذخائر غير المنفجرة بعد انفجارات في مستودعات الذخائر. وتلقى ١٣٠٠ شخص تقريبا من الناجين من الألغام علاجا لإعادة التأهيل في سلوفينيا، والبوسنة والهرسك، ولبنان، في حين تلقى أكثر من ١٧٠٠٠ من الناجين من الألغام وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة المساعدة النفسية الاجتماعية. وحضر أكثر من ١٤٠٠ طفل من الناجين من الألغام معسكرات صيفية وشتوية لإعادة التأهيل وتلقى أكثر من ٨٨٠ من الناجين من الألغام المسجلين في برامج اجتماعية واقتصادية أصولا اقتصادية أو قروضا أو منحا دراسية. كما ركز الصندوق على تدمير الأسلحة التقليدية، والتوعية بالمخاطر، وبناء القدرات، والتدريب، والتعاون الإقليمي. وتلقى أكثر من ١١٠٠ خبير تدريبا في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ومساعدة الضحايا، وتدمير المخزونات، وإدارة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

تدين سلوفينيا بشدة استخدام الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، وتدعو إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقيات ذات الصلة، فضلا عن الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. كما نحث جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام الأسلحة التي لا تميز بين المقاتلين والمدنيين. لقد شعرنا بالانزعاج عندما علمنا أن مخزوناتنا من الذخائر العنقودية، التي أرسلت ليتم تدميرها لدى بلد شريك في التنفيذ عام ٢٠١١، لم يقم مقدم الخدمة بتدميرها بشكل كامل ولا رجعة فيه. ولا تزال سلوفينيا ملتزمة تماما بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وتبذل كل ما في وسعها لضمان تدمير عناصر الذخائر المتبقية على نحو لا رجعة فيه قبل الموعد النهائي. وقد أُبلغنا مؤخرا بأن مقدم الخدمة سيتمكن قريبا من مواصلة تدمير العناصر المتبقية.

وتؤيد سلوفينيا الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، التي لا تزال تشكل أحد الصكوك الرئيسية في هذا المجال. ونؤيد قرار مناقشة تنظيم المجال الناشئ لنظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل والمضي قدما به في فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ونتطلع إلى اجتماع الفريق في تشرين الثاني/نوفمبر.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا على التزام وفد بلدي الكامل بالمشاركة بنشاط في مناقشات اللجنة الأولى ودعمنا المطلق لعملها.

السيد قاضي (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم ولأعضاء المكتب دعم وفدي الكامل في الاضطلاع بمسؤولياتكم.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

وقد ترسخ التزام بنغلاديش بنزع السلاح العام والكامل في متن دستور بلدنا، ولا يزال مسعى أساسيا لتحقيق أهداف سياستنا الخارجية. وربما يفسر ذلك السبب وراء سبق بنغلاديش عادة وكونها من أوائل البلدان من حيث تحمُّل التزاماتها بموجب جميع معاهدات نزع السلاح الرئيسية المتعددة الأطراف في منطقة جنوب آسيا. وعلى الصعيد نفسه، تؤيد بنغلاديش اعتماد المعاهدة التاريخية بشأن حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ووقعت عليها في احتفال خاص أقيم في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

ولا نزال نشعر لأسباب واضحة بقلق بالغ إزاء الخطاب السياسي المروع وسياسة المغامرة الكارثية كما شهدناها مرة أخرى في احتمال التهديد باستخدام الأسلحة النووية. ونشاطر

الآخرين الإعراب عن شعورنا بالقلق البالغ إزاء تكرار التجارب النووية وإطلاق القذائف من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونشدد على الأهمية القصوى للتخفيف من حدة التوترات ودور الحوار والدبلوماسية الذي لا غنى عنه في تمهيد الطريق والسعي إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية.

ولا تزال بنغلاديش على اقتناع بأنه لا يمكن توفير الضمان النهائي للسلم والأمن الدوليين إلا بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ولذلك، فإننا نتشاطر القلق حيال وتيرة التقدم المحرز في الحد من الأسلحة النووية نتيجة الجهود الرئيسية التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما في ظل مواصلة تحسين نوعية الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. ومن وجهة نظرنا، فإن مفهوم الضمانات الأمنية الذي قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تضاءل كثيرا مقارنة إلى المتطلبات الإنسانية الطارئة المحتملة التي قد تنجم عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

ومن الأهمية بمكان أن ندرك أنه وبدون عملية نزع سلاح نووي عالمية غير تمييزية ويمكن التحقق منها، فإن من المرجح أن يستمر الانتشار والإرهاب النوويين بالرغم من كل الجهود الرامية إلى إيجاد الحلول وفرض الجزاءات أو بناء الجدران الواقية. وبالتالي، ما برحت بنغلاديش تشاطر الآخرين الدعوة إلى تنفيذ يعزز الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بطريقة يعزز بعضها بعضا، مع إيلاء أولوية مماثلة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ونشعر بالارتياح إلى عدة تطورات إيجابية حدثت في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هذا العام. ومن بين تلك التطورات الإيجابية الهامة: اعتماد جدول الأعمال الموضوعي للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بتوافق الآراء، والمناقشات الموضوعية في إطار الفريق العامل المعني بسبل المضي قدما في مؤتمر نزع السلاح، ومواصلة العمل في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتجددت ثقة المجتمع الدولي أيضا في برنامج نزع السلاح المتعدد الأطراف باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، واعتماد تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية بتوافق الآراء في إطار هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة كما سبق ذكره، فضلا عن كسر الجمود الذي استمر لمدة ١٧ عاما. وتبدو الجلسة الأولى لدورة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ هذا العام واعدة أيضا. وقد أتى منح جائزة نوبل للسلام للحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية تأييدا لها في الوقت المناسب.

وما فتئت بنغلاديش تؤيد الدعوة إلى وضع اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لمعالجة مجموعة كاملة من المسائل ذات الصلة. وريثما يحدث تطور كذا، فنحن على استعداد لاستكشاف الإمكانيات الأخرى التي ربما تكون بمثابة لبنات أساسية لبلوغ ذلك الهدف، علاوة على إكمال النظام القانوني القائم، وخاصة أحكام معاهدة عدم الانتشار. ونعتقد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية توفر تلك اللبنة الهامة وينبغي عدم الانتقاص منها بأي ممارسة قانونية أو معيارية في المستقبل، ما لم يكن الغرض من ذلك واضحا لأجل تعزيز أحكامها.

وربما أصبح الاحتمال المخيف المتمثل في سعي الإرهابيين والجهات الأخرى من غير الدول للحصول على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل أكثر واقعية مما كان متصورا في السابق. وربما تزداد هذه التهديدات خطورة نتيجة للتقدم السريع الذي تشهده التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. وينبغي، على سبيل الأولوية، مواصلة إدماج تلك المسائل في مناقشاتنا في اللجنة الأولى والمحافل الأخرى ذات الصلة بما يمكّن من ممارسة عملية معيارية بعيدة المدى.

ونرى أهمية الاقتراح المقدم مؤخرا بأن ينظر مؤتمر نزع السلاح في إمكانية التفاوض على صك دولي بشأن قمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

ولا تزال بنغلاديش تشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية في وقت سابق من هذا العام، ونعرب عن التزامنا الثابت بدعم أي مبادرة بناءة للتحقيق في هذه التقارير والقضاء على ما تبقى من مخزونات الأسلحة الكيميائية وضمان مساءلة المسؤولين عن هذا الاستخدام في حال ثبوته بما لا يدع مجالا للشك. وفي السياق نفسه أعربت بنغلاديش عن شعورها بالقلق العميق إزاء مختلف الإصابات المبلغ عنها من جراء الألغام المضادة للأفراد المزروعة على طول الحدود بين بنغلاديش وميانمار على خلفية النزوح الجماعي لطائفة الروهينجيا من ولاية راخين في ميانمار.

ونرى – بصفتنا دولة طرفا في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، التي اعتمدت في أوتاوا – أن مثل هذه الأفعال والتقارير تشكّل تهديدات خطيرة لأمننا الوطني، ونشدد على ضرورة أن تتخذ السلطات في ميانمار تدابير فورية للتأكد من صحة هذه التقارير بطريقة تتسم بالشفافية.

وتشدد بنغلاديش على أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وترى في ذلك الصدد وجاهة الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق خبراء حكوميين معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإذ نواصل مبادراتنا الرامية إلى تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض التنمية، فإننا نواصل الالتزام أيضا بالعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركاء الدوليين الآخرين لضمان العناية الواجبة بمجال الأمان والأمن النوويين.

وفي الختام، فإن لبنغلاديش، بوصفها بلدا يمر بمرحلة انتقالية، مصلحة مشروعة في الاتسقا مع هدف نزع السلاح العام والكامل، وتدعو إلى توجيه الموارد الضخمة المخصصة لزيادة التسلح للتصدي لشواغل التنمية المستدامة والحفاظ على السلام بما تستحقه من اهتمام.

وسوف نتشاطر نسخة أكثر تفصيلا من هذا البيان على بوابة الخدمات الإلكترونية الموفرة للورق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئكم وفد بلدي، سيدي الرئيس، وزملاءكم على قيادة هذه الدورة للجنة الأولى، ويتعهد بتعاونه الكامل معكم في النهوض بأعمالنا.

بداية، أود أن أعرب أيضا عن تهاني وفد بلدي القلبية إلى الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، وللكثير من منظمات المجتمع المدني المرتبطة بها على منحها جائزة نوبل للسلام لهذا العام. ويتمنى لهم وفد بلدي كل النجاح في مواجهة التحديات المقبلة.

لقد باتت الآمال في بناء عالم أكثر سلاما وأمنا مهددة جدا بسبب التزايد المستمر في إنتاج الأسلحة وقوتها النارية المدمرة للغاية، بما فيها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وبالمثل، يستمر توسيع نطاق تجارة الأسلحة المشروعة منها وغير المشروعة، في حين أصبحت المزيد من البلدان صانعة للأسلحة. وأسفر انتشار الأسلحة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل، بين الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول، عن وضع أكثر تهديدا.

وتهدد هذه الاتجاهات المثيرة للقلق على نحو متزايد المنظومة القائمة لتحديد الأسلحة وعدم انتشارها، بما يؤدي إلى جعل الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل أبعد منالا. فهي تضع مزيدا من العوائق والحواجز على طريق السلام

والأمن وكذلك التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية والتنمية البشرية المتكاملة. وتبين تلك الاتجاهات أن الهوة التي تفصل بين الالتزامات والإجراءات المتخذة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة قد أصبحت أكثر عمقا وأوسع نطاقا.

ووقّع الكرسي الرسولي وصدّق على معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٠ أيلول/سبتمبر في حفل التوقيع عليها لاعتقاده بأنها تمثل إسهاما هاما في الجهود العامة الرامية إلى تكملة نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، علاوة على كونها خطوة إلى الأمام نحو الوفاء بالتزام الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بهدف السعي إلى التفاوض بحسن نية على وضع تدابير فعالة متعلقة بوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر، وبنزع السلاح النووي أيضا.

وأكد اعتماد المعاهدة رغبة الأغلبية الساحقة من الدول والكثير من أصحاب المصلحة الآخرين في تسريع التقدم نحو عالم خال من خطر الدمار النووي. لكن وبالرغم من أن المعاهدة تشكّل معلما هاما في مجال الأمن العالمي، فلا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به إذا أريد لها أن تحدث تغييرا حقيقيا وأن تفي بوعدها كاملا، خاصة فيما يتعلق بإشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك الخاضعة لنظام الردع النووي الموسع، فضلا عن إنشاء سلطة دولية مختصة للإشراف على تفكيك منظومات الأسلحة النووية. ويجب علينا أن نواصل السعي لتحقيق هذه الأهداف والمضي قدما نحو نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

غير أنه يجب علينا ألا نتجاهل تعثّر وتيرة التقدم المحرز بموجب المعاهدات الأخرى والعمل اللازم للنهوض بأهداف المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويلاحظ الكرسي الرسولي مع الشعور بالقلق، عدم بذل الجهود اللازمة للحفاظ على الاتفاقات القائمة، من قبيل المعاهدة بشأن إزالة الأسلحة النووية المتوسطة المدى أو لإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي كُرّس لأجلها مؤتمر عُقد هنا لتحقيق هذا الهدف في ٢٠ أيلول/سبتمبر. ومن الصعب أن نتصور اتخاذ مزيد من الخطوات أو وضع اللبنات الأساسية في نظام تحديد الأسلحة النووية في وقت تُعاق فيه الاتفاقات القائمة ولا يستمر فيه السعي للحصول على التصديقات اللازمة على معاهدات تم التفاوض عليها بشق الأنفُس.

وفي سياق استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إجراء التجارب النووية، يكرر الكرسي الرسولي دعوته إلى الدول التي ما زال مطلوب تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ إلى تسريع الإجراءات اللازمة للتصديق على المعاهدة.

ويرحب الكرسي الرسولي في هذا الصدد، باستمرار النجاح في تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، والاجتماع الثنائي الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا في هلسنكي، علاوة على المشاورات التي جرت على مستوى الخبراء بشأن تحديد الأسلحة النووية. وبالمثل، يأمل الكرسي الرسولي في التسليم بضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات نحو نزع السلاح النووي في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

وفي الوقت نفسه، لم يتوقف استخدام الذخائر العنقودية والمواد الكيميائية السامة ضد السكان المدنيين بالرغم من إبرام اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، بل ازداد استخدام تلك الأسلحة في بعض المناطق على النحو الذي تؤكده الهجمات المتكررة على السكان المدنيين على سبيل المثال.

وفي العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٦٢/٧١ بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية. ومن المشجع أن هذه اللجنة قد مضت إلى التشديد على

”أهمية الصلة الوطيدة التي تربط بين نزع السلاح والتنمية والدور الهام للأمن في هذا الصدد، وإذ يساورها

القلق إزاء تزايد الأموال التي تنفق في المجال العسكري على نطاق العالم وكان من الممكن بدلا من ذلك إنفاقها على احتياجات التنمية“ (القرار ٦٢/٧١، الفقرة السابعة من الديباجة).

وتتسق الفقرات الواردة في منطوق القرار مع موقف الكرسي الرسولي إلى حد كبير، خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد الموفرة من جهود نزع السلاح واتفاقات الحد من الأسلحة لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا شك أننا نعيش في وقت مضطرب. ولذلك، يؤيد الكرسي الرسولي أعمال هذه اللجنة، ويدعوها لأن تكون أكثر تصميما من ذي قبل في العمل على هدفها النهائي المتمثل في إيجاد عالم ينعم بالسلام والاستقرار بقدر أكبر من الإلحاح والحرص على تحقيق الغاية المنشودة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبتُ إلى ممثل منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية الإدلاء ببيان في إطار المناقشة العامة. هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في السماح بالإدلاء بذلك البيان اليوم؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.